



جامعة الزاوية

كلية الآداب

مركز التدريب والدراسات العليا

قسم الدراسات الإسلامية

شعبة التفسير وعلوم الحديث

اختلاف أشهر روايات موطأ مالك

”الأسباب والآثار”

بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)

في شعبة التفسير وعلوم الحديث

إعداد الطالبة:

فاطمة محمد النعاس

إشراف الدكتورة:

عائشة أحمد حسن

للعام 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

اهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

من جنة الخلد تحت قدميها، إلى من سهرت وربت ودفعت

بي لنيل العلى

أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من أحمل اسمه، وأرفع رأسي افتخاراً به

أبي الغالي حفظه الله

إلى من كانوا سنداً وعوناً ودعماً لي طيلة مشوار الدراسة

أخوي العزيزين حفظهما الله

إلى اخواتي وكل أفراد عائلتي الغالية

إلى أصدقائي، وكل من لم يدخر جهداً في مُساعدتي.

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ (سورة: النمل الآية 19).

فالشكر لله - تعالى - على نعمه وفضله علينا؛ أن رزقنا العلم النافع وسخر لنا سبل تحصيله، فحمدته ونشكره - جلُّ علاه - وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن ينفع به. وأتقدم بخالص شكري إلى الدكتورة المشرفة على رسالتي؛ الدكتورة "عائشة أحمد حسن" على ما قدمته من نصح وإرشاد، وما أبدته من ملاحظات على هذه الرسالة، كما أقدم شكري الجزيل إلى ابن خالي الدكتور: "حسين عبدالله النعاس" الذي كان معي خطوة بخطوة منذ بدئي في هذه الرسالة ودعمني بما لديه من خبرة. وشكري موصول كذلك إلى الدكتور: "خالد العربي الفرجاني" وإلى كل القائمين على دار الزاوية للكتاب، وكل العاملين بهذا الصرح العلمي الذي قدم لنا مساعدة كبيرة في مجال الدراسة والبحث، والشكر أيضاً إلى قسم الدراسات العليا، والكلية، والجامعة.

وشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة، لما سيقدمانه من ملاحظات وآراء ستثري هذه الرسالة وترفع من مستواها.

وأقدم خالص شكري وامتناني واعترافي بالجميل إلى والدي وكل أفراد أسرتي - حفظهم الله - وأقاربي، وكل من كان له فضل في تلقيني ولو حرفاً طيلة مسيرتي الدراسية.

شكراً لكم جميعاً وجزاكم الله عني خير الجزاء

المُلخَص

عنوان الرسالة: (اختلاف أشهر روايات الموطأ الأسباب والآثار)

تناولت هذه الرسالة دراسة روايات موطأ مالك بن أنس؛ من حيث الاختلافات الموجودة بينها، ومعرفة الأسباب التي أدت لوقوع هذه الاختلافات والآثار التي ترتبت عليها وقد تناولت في هذه الدراسة ثلاثة من أشهر روايات الموطأ لتكون نموذجاً لهذه الدراسة، والروايات هي: رواية يحيى الليثي، ورواية محمد بن الحسن، ورواية عبدالله القعني.

واقترضت طبيعة الرسالة أن تقسم إلى:

تمهيد: عرفت فيه على مفهوم الرواية، ونشأتها وتطورها، وضوابطها وثلاثة فصول: فصل عرفت فيه عن الإمام مالك وكتابه الموطأ وأشهر رواياته، وفصل بينت فيه أسباب اختلاف الروايات، وآثارها. وفصل أخير جمع فيه نماذج للاختلافات الواقعة بين الروايات الثلاثة. **وتهدف هذه الدراسة إلى:** توضيح الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلافات بين الروايات والآثار التي ترتبت عليها، التي لها دور في توثيق النصوص وضبطها، وتحصيل الاستفادة الكاملة من مجموع هذه الروايات.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى إثبات عدة نتائج منها:

أن سبب الاختلاف عائد إلى عدة أمور، ترجع إلى الإمام مالك نفسه والرواة الذين رَووا عنه الموطأ، منها: طول الفترة الزمنية التي ألف فيها مالك الموطأ، وشدته في انتقاد الرجال وقبول الأحاديث، واختلاف الفترة الزمنية التي أخذ فيها كل راو الموطأ، واختلاف درجة حفظهم، واختلاف توجههم العلمي، واختلاف طرق أخذهم للرواية.

وأن من الفوائد التي تحققت من دراسة الاختلافات: الوقوف على الاختلاف الفقهي بين المذاهب الفقهية ومعرفة أدلتهم والترجيح بينها، والوصول إلى الرواية المتصلة لما وجد عند مالك مرسلًا، وإثبات أن الرواة كانوا يُضيفون من عندهم إلى رواياتهم للموطأ ما كان من شأنه أن يعود بالفائدة، كل حسب توجهه العلمي.

الباحثة

فاطمة محمد النعاس

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين نستعينه ونستغفره ونتوكل عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن العلم بالسنة النبوية من أفضل العلوم بعد كتاب الله - عز وجل - والمشتغل بهذه العلوم له من الفضل والأجر الكبير.

وعليه فقد اعتنى علماء المسلمين بالسنة النبوية عناية فائقة وأبدعوا الوسائل التي لا يوجد لها نظير بين الأمم في مجال توثيق النصوص وضبطها، ومن أجل العلوم في هذا الباب؛ علم الرواية وطرق تحملها وأدائها؛ لذلك كان لعلماء المحدثين شروطاً في قبولهم لرواية الحديث وشددوا في هذه الشروط، ومن هؤلاء المحدثين الإمام مالك بن أنس. إمام دار الهجرة. الذي جمع أحاديثه في كتابه الموطأ الذي يعد أول مصنف جامع للحديث والفقهاء، وهو من أكثر كتب الحديث من حيث عدد رواياته وقد اعتنى العلماء بكتاب الموطأ عناية لا تكاد تحصر واستمرت على مر الزمان.

وما لهذا الكتاب من أهمية كبيرة فقد قررت أن أتناول جزءاً منه بالدراسة وهو دراسة رواياته المتعددة والتي يوجد بينها اختلافات على عدة مستويات، ومعرفة سبب هذه الاختلافات والآثار التي ترتبت عليها، وذلك من خلال دراسة أشهر تلك الروايات ومقارنة الاختلافات بينها للوصول إلى النتيجة المرجوة

لذلك فقد اعتمدت في هذه الدراسة على أشهر ثلاث روايات للموطأ وهي: رواية يحيى الليثي ورواية عبد الله القعنبلي ورواية محمد بن الحسن الشيباني، فكان عنوان الدراسة: "اختلاف أشهر روايات الموطأ الأسباب والآثار".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أولاً في أنها تدرس علماً من علوم السنة النبوية، وهي دراسة في موطأ الإمام مالك تضاف إلى مكتبته العظيمة، بالإضافة إلى أن دراسة اختلاف الروايات ومعرفة أسبابه وآثاره تساعد في الحفاظ على سلامة المرويات وصحتها وعدم السماح بتداخل الروايات بعضها في بعض، وإبراز الثبات والتوازن في الفقه المالكي.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في تلك الروايات المتعددة للموطأ التي يوجد بينها اختلاف في الأسانيد والمتون وبعض الأقوال الفقهية، الأمر الذي قادني إلى طرح بعض التساؤلات:

1- ما سبب وقوع تلك الاختلافات والمروي عنه واحد؟

2- ماهي الآثار المترتبة على اختلاف الروايات من الناحية الحديثية والناحية الفقهية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سأسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- النظر في روايات الموطأ المختلفة والتعرف إلى أصحابها.

2- معرفة أسباب اختلاف الروايات

3- النظر في حال رواة الموطأ وتفاوتهم في الضبط.

4- بيان الآثار المترتبة على اختلاف الروايات من حيث قبول الحديث للاحتجاج به أو رده.

5- دراسة روايات الليثي والقعني والشيباني ومحاولة مقارنتها في مواضع اختلافها

الأسباب التي دعني لاختيار الموضوع:

1- القيمة والأهمية الكبرى للإمام مالك وكتابه الموطأ من بين كتب الحديث.

2- كثرة روايات الموطأ وبروز الاختلافات بينها.

3- رفع الحرج عن الرواة بمعرفة أسباب الاختلافات.

4- جمع هذه المسألة في دراسة مستقلة مختصة بالاختلافات وأسبابها.

5- إبراز التوازن الفقهي في المذهب المالكي بالرغم من وجود اختلافات بين الروايات على مستوى صحة الأحاديث، والأقوال الفقهية.

6- نيل فضل الاشتغال بعلوم الحديث وبكتاب بأهمية كتاب الموطأ.

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج الذي سأتبعه في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي مع المنهج الوصفي والتحليلي.

الدراسات السابقة:

معلوم أن كتاب الموطأ من أكثر كتب الحديث عناية واشتغالاً من قبل العلماء والباحثين، فقد عثرت على بعض الدراسات التي تعلقت بموضوع بحثي وهو الروايات واختلافها، من هذه الدراسات التي استعنت بها بحث مقدم في إحدى المجلات المحكمة: " اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص وضبطها "

للدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بمجلة الدرعية ، العدد 8، شوال/ فبراير

1420 هـ/ 2000 م

حيث تحدث في دراسته على اختلاف الروايات وأسبابه، بصورة عامة، وقد تطرق إلى اختلاف روايات الموطأ في جزء يسير من دراسته، وأثر هذا الاختلاف في توثيق النصوص وضبطها.

وكذلك استتعت بدراسة بعنوان: " يحيى الليثي وروايته للموطأ " للدكتور: محمد حسن شرحبيلي، وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت في جامعة كلية الشريعة الإسلامية، جامعة القرويين، بإشراف الدكتور: ممدوح حقي.

وهذه الدراسة خصت بالحديث عن يحيى الليثي وروايته لموطأ مالك وقد تطرق فيها إلى ذكر أشهر الروايات الأخرى للموطأ وبيان بعض الاختلافات التي وقعت بينها.

كذلك استعنت ببعض الكتب المؤلفة والتي تطرقت إلى هذا الجانب ومنها:

- أنوار المسالك إلى روايات موطأ الإمام مالك ، للعلامة - السيد محمد بن علوي المالكي.

- وكتاب الموطآت، للدكتور - نذير حمدان

هيكالية البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي:

- المقدمة: وفيها بيان لأهمية البحث وأهدافه والمنهج المتبع فيه وتقسيماته.

- التمهيد: مفهوم رواية الحديث ونشأتها:

أولاً: مفهوم الرواية في اللغة والاصطلاح

ثانياً: أقسام الرواية

ثالثاً: طرق تحمل الرواية

رابعاً : نشأة الرواية

خامساً: أهمية الرواية

سادساً: ضوابط الرواية.

الفصل الأول: موطأ مالك والتعريف بأشهر رواياه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام مالك وموطأه:

أولاً: التعريف بالإمام مالك

ثانياً: التعريف بموطأ مالك.

المبحث الثاني: التعريف بالروايات الثلاث المشهورة.

الفصل الثاني: أسباب اختلاف روايات الموطأ وآثارها:

المبحث الأول: أسباب اختلاف الروايات:

أولاً: أسباب عائدة إلى الإمام مالك.

ثانياً: أسباب عائدة إلى رواة الموطأ.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على اختلاف الروايات:

أولاً: الآثار المترتبة على اختلاف الأقوال الفقهية.

ثانياً: الآثار المترتبة على اختلاف الأسانيد والمتون.

الفصل الثالث: نماذج من الاختلافات بين الروايات الثلاث المشهورة:

المبحث الأول: الاختلاف في الترتيب والتبويب وعدد الأحاديث.

أولاً: الاختلاف في تسمية وترتيب الكتب والأبواب..

ثانياً: الاختلاف في عدد الأحاديث في كل باب.

المبحث الثاني: الاختلاف في الأسانيد والمتون:

أولاً: الاختلاف في سند الحديث

ثانياً: الاختلاف في متن الحديث

المبحث الثالث: الاختلاف في الأقوال الفقهية.

الخاتمة: تحتوي على عرض لأهم النتائج التي خلص إليها البحث.

وأخيراً: أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لصالح القول والعمل، وأن يعلمني ما جهلت

وينفعني بما علمني إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة كفيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين.

التمهيد

مفهوم رواية الحديث ونشأتها

أولاً: مفهوم الرواية في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: أقسام الرواية

ثالثاً: طرق تحمل الرواية

رابعاً: نشأة الرواية

خامساً: أهمية الرواية

سادساً: ضوابط الرواية

التمهيد: مفهوم رواية الحديث ونشأتها

إن الرواية من أهم العلوم في مجال حفظ السنة النبوية؛ لذلك اهتم بها العلماء والمحدثون أيما اهتمام وأبدعوا الوسائل لضبطها والحفاظ عليها حتى صارت الرواية مفخرة من مفاخر المسلمين في مجال توثيق النصوص وضبط رواياتها.

أولاً: مفهوم الرواية في اللغة والاصطلاح:

1- الرواية في اللغة: الرواية اسم مأخوذ من الفعل روى بمعنى: حمل ونقل، ويختص بحمل ونقل الماء، ومن ذلك قيل للإبل الحاملة للماء راوية

الراوي: هو راوي الحديث أو الشعر أو الماء؛ أي حمله ونقله

الراوي: مؤنث الراوي، وهو من كثرت روايته، والهاء للمبالغة⁽¹⁾

إذا فالرواية في مفهومها اللغوي تحمل معنى حمل الشيء وأداءه لمن يحتاجه

2- الرواية في الاصطلاح: هي حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء⁽²⁾.

وبالنظر إلى المعنيين اللغوي والاصطلاح لمفهوم الرواية يتضح أن علم الرواية يرتكز

على أمرين أساسيين هما: الحمل والأداء

فحمل الحديث هو: أخذه عن المشائخ وحفظه.

والأداء هو: التحديث بما حفظه عنهم⁽³⁾.

(1) القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب، مادة روى، دار الفكر بدمشق، ط الثانية 1408-1988، ومعجم مقاييس اللغة، مادة: روى، أبو الحسن أحمد بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، المعجم الوسيط/ إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات ومحمد النجار وحامد عبد القادر، باب الرء فصل الرء والواو، دار الدعوة للنشر، تحقيق مجمع اللغة العربية
(2) معجم المصطلحات الحديثية، مادة: روى، بحث مشترك ل: د/ محمود الطحان، د/ عبد الرزاق الشايجي، د/ نهاد عبيد، نشر إدارة الأبحاث بجامعة الكويت.

(3) علوم الحديث الميسر/ مصطفى رابعة وساجد الجميلي/ ص106/ دار حمودة للنشر والتوزيع زليتن ليبيا

ثانياً: أقسامها: تنقسم الرواية أولاً إلى:

1 - متصلة 2. منقطعة.

فالمتصلة: أن يكون كل راو سمع ممن فوّه مباشرة وروى عنه⁽¹⁾.

والمنقطعة: ما ليست كذلك. أي يكون فيها انقطاع بين رواة الحديث.

والسبيل إلى معرفة ذلك علم معرفة تواريخ الرجال، وتتبع السند⁽²⁾.

وتنقسم ثانياً إلى: 1. رواية باللفظ 2 - رواية بالمعنى.

الرواية باللفظ: وهو أن يؤدي الراوي المروي على لفظه الذي سمعه من غير تحريف ولا

تغيير، وهذا القسم لا خلاف في جوازه وقبوله إذا توافرت فيه شروط القبول

الرواية بالمعنى: وهو أن يؤدي الراوي مرويه بألفاظ من عنده كلاً أو بعضاً مع

المحافظة على المعنى بحيث لا يزيد فيه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً. ولا يحرف ولا يبدل. وهذا

النوع مختلف في جوازه وعدمه⁽³⁾.

ثالثاً: طرق تحمل الرواية:

لحمل الرواية وأدائها عند المحدثين ثمانية طرق متفاوتة بعضها أعلى من بعض، وهي

السماع والقراءة، والاجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة؛ ولا بد لراوي الحديث

من أخذ الحديث بواسطة واحدة من هذه الطرق.

1- السماع من لفظ الشيخ: وهذه الطريق هي أعلى طرق التحمل وأرفعها، وهي أن يسمع الراوي

من شيخه سواء من حفظه، أو من كتابه، ويؤدي الراوي سماعه بصيغة: سمعت، أو حدثنا،

أو أخبرنا، أو قال فلان.

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبه، ص40، نشر: دار الفكر العربي بيروت.

(2) سند الحديث هو: سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر، حتى يبلغوا به إلى منتهاه، منهج النقد في علوم الحديث، نور

الدين عتر، ص144

(3) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص40 / 41

2- القراءة على الشيخ: وهي أن يقرأ الراوي على الشيخ بنفسه، أو أن يقرأ غيره عليه وهو يسمع، والرواية بالقراءة على الشيخ صحيحة بلا خلاف بين العلماء⁽¹⁾، وصيغتها أن يقال: قرأت على فلان، أو قرأ عليه وأنا أسمع، أو سمعت فلانا قرأ عليه ونحو ذلك، ومن العلماء من ساوى في الرتبة بين السماع والقراءة، ومنهم مالك وأصحابه؛ فقد قيل أن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة وغيرهم⁽²⁾ وهذا ظاهر عند مالك حيث أنه كان يقبل أن يقرأ عليه طلابه الموطأ وكان يجيزهم في ذلك، " قَالَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ حَدِيثِهِ، أَسَمَاعٌ هُوَ؟ فَقَالَ: مِنْهُ سَمَاعٌ، وَمِنْهُ عَرْضٌ، وَلَيْسَ الْعَرْضُ بِأَدْنَى عِنْدَنَا مِنَ السَّمَاعِ " ⁽³⁾، وذهب جماعة من العلماء إلى أنهما ليسا سواء، واعتبروا السماع رتبة أولى والقراءة رتبة ثانية⁽⁴⁾، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: (تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ)⁽⁵⁾، وهذا ما أراه ظاهراً فالسماع من الشيخ أولى في الرتبة من القراءة عليه، وهو الأساس في تلقي العلوم، وبه تحصل فائدة أكبر.

3- الإجازة: هي الإذن في الرواية لفظاً أو كتابة، كأن يقول المحدث لتلميذه: أجزتك كتاب البخاري مثلاً؛ أو أجزتك الصحاح الستة، ونحو ذلك، وذهب الجمهور إلى جواز الرواية والعمل بها وهو الصحيح الذي استقر عليه العمل.

4- المناولة: هي عبارة عن إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته، سواء كان الإعطاء تمليكا بالهبة، أو كان إجازة أو إعارة، وصيغة الأداء بالمناولة كما اتفق عليه الجمهور واختاره أهل التحري هو المنع من إطلاق لفظ حدثنا وأخبرنا بل تخصيص ذلك بقوله: أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة أو إجازة

(1) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النوي، عبدالرحمن السيوطي، ج2 ص13، 14، نشر مكتبة الرياض الحديثة، تحقيق ك عبد الوهاب عبد اللطيف.

(2) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح/ص138، نشر دار الفكر المعاصرة سنة 1425هـ 2004 م.

(3) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص167، تحقيق: محمد عطا، نشر: دار الكتب العلمية: الطبعة: الأولى 1410هـ

(4) شرح السنة، أبو محمد للبعوي، ج1 ص239، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة: الثانية 1403هـ.

(5) أخرجه: أحمد حديث (2945) ، وأبو داود، الحديث (3659) ، والبزار، الحديث (5054) ، واللفظ له،

- 5- المُكَاتِبَةُ: وهي أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه لكاتب ثقة معتمد عليه ليؤمن من التحريف، والتصحيح، والزيادة، والنقصان، وصيغة أدائها أن يقول الراوي بالمكاتبة: كتبت إلى فلان، أو حدثني، أو أخبرني فلان مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك، ولا يجوز إطلاق حدثنا أو أخبرنا
- 6- الإِعْلَامُ: بكسر الهمزة وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان أو روايته من فلان، مقتصر على ذلك دون أن يأذن له في روايته عنه.
- 7- الوَصِيَّةُ: هي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه عنه.
- 8- الوِجَادَةُ: بكسر الواو؛ مصدر وجد يجد، وهي أن يقف الطالب على كتاب شخص فيها أحاديث يرويها ولم يلقه، ولم يسمع منه ذلك الذي وجده
- وقد قال بعض العلماء: " أن الوِجَادَةُ ليست من باب الرواية وإنما هي حكاية عما وجده"، وأجازها الشافعي وجماعة من أصحابه، وصيغتها أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلا، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان، ويذكر شيخه ويسوق الإسناد والتمن⁽¹⁾.
- ويرى الخطيب أن المناولة والمكاتبة والوصية ضرباً من الإجازة وليست مستقلة⁽²⁾.
- كل هذه التقسيمات وهذا التدقيق في تمييز طريق أخذ الرواية وحملها وأدائها يظهر لنا مدى اهتمام العلماء بهذا العلم وحرصهم على إيصاله كما ورد وهذا بلا شك يعد خصيصة للأمة الإسلامية لم تسبقها إليه أمة قط.
- رابعاً: نشأة رواية الحديث:**

اعتنى المسلمون بالحديث النبوي وبذلوا من أجله أعظم الجهد. وحاز حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - من الحفظ والضبط والاهتمام ما لم يكن لحديث نبي آخر ولا لعلم آخر.

(1) لتفصيل طرق التحمل ينظر في: تدريب الراوي، للسيوطي، ج 2 ص 29-63، نشر: دار الرياض الحديثة، تحقيق: عبد الوهاب

عبد اللطيف، وعلوم الحديث، أبي عمرو بن الصلاح، ص 138 - 169

(2) ينظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص 326-346، المكتبة العلمية المدينة المنور، تحقيق: أبو عبد الله السورقي،

وإبراهيم المدني.

وظهرت هذه العناية والاهتمام منذ حياة النبي واستمرت جيلا بعد جيل، ومرت بأطوار مختلفة، وقد قسمت كتب السير والتاريخ نشأة الرواية إلى ثلاث مراحل هي:

1- الرواية في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -:

لقد برزت أسس وأركان علم الرواية ونقل الأخبار منذ بداية الدعوة الإسلامية ونجد ذلك واضحا في كتاب الله العزيز وسنة نبيه الكريم فقد جاء في كتاب الله عز وجل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الحجرات آية 6، وجاء في السنة النبوية قوله ﷺ: (نصر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع)⁽¹⁾

فقد أوضحت هذه الآية وهذا الحديث مبدأ التثبت في أخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها والتدقيق في نقلها للآخرين⁽²⁾

بالرغم من أن جهود الصحابة كانت مركزة في حفظ كتاب الله وتعلمه وتعليمه إلا أن ذلك لم يحل دون اهتمامهم بأقوال النبي ﷺ بل كان منه من يلزمه ﷺ ويراقب أقواله، وأفعاله في حركاته، وسكناته، ويحفظون عنه وينقلونه إلى غيرهم، يقول البراء بن عازب⁽³⁾: (ما كل الحديث سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كان يُحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل)⁽⁴⁾

وقد كان الصحابة رضوان الله عنهم يتناقلون حديث رسول الله ﷺ مشافهة وتلقينا، وإليهم كان يفرع التابعون ليأخذوا من أفواههم بالتلقين أيضا⁽⁵⁾.

وهذا يرد قول من قالوا بأن الصحابة في عهد النبي ﷺ لم يشتغلوا بشيء إلا بكتاب الله ﷻ، وأن النبي ﷺ منعهم من التحديث عنه؛ وإنما كان ذلك المنع عن الكتابة فقط وليس عن

(1) سنن الترمذي كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج 5 ص 34، الحديث: 2656، وقال عنه حسن صحيح

(2) ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان/ ص 5، مكتبة المعارف للطباعة والنشر

(3) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الانصاري الاوسي يكنى أبا عمارة، من المكثرين من الحديث توفي سنة ثمان وسبعين.

ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج 3 ص 194

(4) المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري، ج 1 كتاب العلم ص 174

(5) علوم الحديث ومصطلحه، د صبحي الصالح، ص 50، الطبعة الثامنة عشر، دار العلم لملايين بيروت، 1991م

الحفظ والتحديث عنه يؤيد هذا قوله ﷺ: (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)⁽¹⁾

ومع ذلك فقد ظهرت في هذا العصر بعض الصحف المفارقة التي احتوت على حديث رسول الله ﷺ من ذلك صحيفة سمرة بن جندب⁽²⁾، وصحيفة جابر بن عبد الله⁽³⁾، ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص⁽⁴⁾ عن رسول الله ﷺ⁽⁵⁾

نخلص هنا إلى أن الرواية في عهد النبوة كانت قائمة على الأخذ مشافهة والحفظ في الصدور، مع توجه بعض الصحابة إلى كتابتها وتدوينها.

2- الرواية في عهد الصحابة رضوان الله عنهم:

استمر الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين على نفس المنهج الذي سار عليه النبي ﷺ في رواية الحديث، فكرهوا كتابته وتدوينه بل منهم من تشدد ومنع كثرة التحديث عن رسول الله ﷺ إلا للضرورة، ومن مراسيل⁽⁶⁾ ابن مليكة⁽⁷⁾ أن الصديق ﷺ جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: (انكم

(1) أخرجه مسلم، كتابه العلم، ج 9/ ص356 رقم 3004.

(2) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، من علماء الصحابة نزل البصرة توفي سنة ثمان وخمسين، ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة/ لابن الأثير/ ج2 ص354.

(3) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام السلمي، الامام المجتهد من أهل بيعة الرضوان، روى علما كثيرا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن عمر وابي بكر وعثمان، استشهد يوم أحد، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 5 ص185.

(4) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي، الامام الحبر العابد له مناقب وفضائل ومقام راسخ في العلم والعمل، توفي سنة ثلاث وستين وقيل خمسة وستون، ينظر: سير أعلام النبلاء، ج5 ص75.

(5) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1، ص110، نشر تدار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1419 هـ 1998م، وطبقات ابن سعد، ج5، ص344.

(6) المرسل: ما قال فيه التابعي قال رسول الله كذا أو فعل كذا من دون ذكر الصحابي، وقد ذهب كثير من العلماء إلى القول بضعفه إلا في حالة وجود حديث آخر يقويه أو تم وصله بمعرفة الصحابي في الحديث.

البلاغات اصطلاحا: هو قول الراوي بلغني عن فلان،

(7) ابن مليكة عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب الامام الحافظ المكي ولد في خلافة علي وحدث عن السيدة عائشة وعن ابن عباس وابن عمر وغيرهم، توفي سنة سبع عشرة ومائة، ينظر سير الأعلام/ ج9 ص98-99.

محدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا؛ فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه⁽¹⁾ وسئل أبو هريرة⁽²⁾: أكنت تحدث في زمان عمر هكذا فقال: (لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما حدثتكم لضربني بمخففته⁽³⁾)⁽⁴⁾.

وما كان من تشدد الصحابة في عدم رواية الحديث إنما حفظًا لكتاب الله، وحرصًا على عدم اشتغال الناس بالأحاديث عن كتاب الله، وخوفًا من اختلاط الحديث بالقرآن واستمروا على نهج نبيهم طيلة خلافة الخلفاء الأربعة حتى بدأ الاهتمام بالسنة في عهد عمر بن عبد العزيز⁽⁵⁾، يقول ابن حجر: قال العلماء: "كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظًا كما أخذوه حفظًا لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري⁽⁶⁾ بأمر من عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التصنيف وحصل بذلك خير كثير⁽⁷⁾

وعلى هذا الأساس راح الصحابة يتابعون الرواة ويتشددون معهم ويصححون ما يسمعون منه من تغيير في اللفظ النبوي بتقديم، أو تأخير، أو استبدال كلمة بمرادفها، فكان بذلك

(1) تنكرة الحفظ/ الحافظ أبي عبد الله محمد الذهبي/ دار الفكر العربي

(2) أبو هريرة الدوسي: هو عبد الرحمن بن صخر، الإمام المحدث والفقير المجتهد، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، اختلف في اسمه على أقوال جما أرجحها انه عبد الرحمن بن صخر، وكناه رسول الله بأبي هريرة كما حدث عن نفسه أنه كان يحمل هرة في كفه فكني بها، حمل عن رسول الله علماء كثيرًا لم يلحق في كثرتة، ينظر سر الأعلام/ ج 4 ص

(3) المخففة: سوط من خشب يضرب به

(4) تاريخ الفقه الإسلامي/ محمد علي السائس/ ص 66/ الطبعة الأولى/ دار المدار الإسلامي

(5) عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ابن الحكم بن أبي العاصبن أمية، الإمام المجتهد الحافظ العابد، أمير المؤمنين، في الطبقة الثالثة من تابعي المدينة توفي سنة 101 للهجرة، ينظر سير الأعلام/ ج 9 ص 130

(6) هو الإمام الثقة، أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني، لازم الإمام مالك بن أنس، وتفقه به، وسمع منه الموطأ، ولد سنة (150 هـ)، وتوفي سنة (241 هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء 11/ 436، وتهذيب التهذيب 1/ 20

(7) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، (1/ 208)، تحقيق: عبد العزيز بن باز، الطبعة الأولى دار الفكر ببيروت

الصحابة أول من احتاط لحفظ السنة وصيانتها من أن يشوبها شائبة أو أن يتطرق إليها خطأ أو خلل؛ فاتخذوا للرواية عن رسول الله ﷺ منهجاً يضمن عدم تسرب أي خلل إليها (1)

وأذكر هنا بعض القواعد التي وضعها الصحابة لضبط الرواية في ذلك العصر:

1- تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن تنزل أسنة الكثيرين بسبب الخطأ والنسيان.

2- التثبت في الرواية عند أخذها وعند أدائها

3- البحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من يحدثهم.

4- الرحلة في طلب الحديث من أجل سماعه من الراوي الأصل

5- عرض حديث الراوي على حديث غيره من أهل الحفظ والاتقان، فحيث لم يجده موافقاً لحديثه أو الغالب على حديثه المخالفة ردوا أحاديثه أو تركوها (2)، وهو ما يعرف بنقد الرواة.

وبهذه الجهود لم ينقض عصر الصحابة إلا وقد وجدت من القوانين ما يضمن حفظ

السنة واستمرارية نقلها لمن بعدهم من التابعين

3- الرواية في عهد التابعين ومن بعدهم:

بعد عصر الصحابة وانتهاء فترة الخلفاء الراشدين، جرت أمور وحوادث جعلت العلماء

ينحون منحاً جديداً في اهتمامهم برواية الحديث وعلوم الدين عامة، ومن المستجدات التي طرأت

في ذلك العصر:

1- تفرق علماء المسلمين في الأمصار فلم يعودوا محصورين في إقليم واحد كما كانوا من قبل؛

نتيجة للفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الدولة فانتشروا لنشر وتعليم مبادئ الدين.

(1) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن حنبل، حقيق: ربيع المدخلي، الطبعة الأولى، عمادة البحث

العلمي بالمدينة المنورة

(2) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص(51-57)، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة/ 1418 هـ 1997م

2- شيوخ رواية الحديث بعد أن كانوا يتخرجون من مخافة الكذب على رسول الله ﷺ ولكن الحاجة دفعتهم إلى ذلك⁽¹⁾؛ فمع دخول الكثير في الدين الإسلامي وظهر حوادث ومسائل مستجدة دعت الحاجة إلى البحث عن فتاوى وطلب الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
3- ضعف ملكة الحفظ لدى الناس.

4- طالت الأسانيد وتشعبت بسبب بعد العهد وكثرة حملة الحديث

5- ظهور الفرق المنحرفة عن جادة الصواب كالخوارج، والشيعة، وظهر الوضاعين⁽²⁾(3).

كل هذه الأحداث استنهضت أصحاب الهمم من أئمة الإسلام وعلماء الحديث من التابعين لمواجهة هذه المخاطر والوقوف أمامها من أجل حفظ سنة رسول الله ﷺ ومن الأمور التي قاموا بها:

1- التدوين الرسمي للحديث، فقد أحس عمر بن عبد العزيز بالحاجة الملحة لحفظ الحديث فأعطى أمره بكتابة الحديث وجمعه، أخرج البخاري⁽⁴⁾ في صحيحه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم⁽⁵⁾: (انظر ما كان من الحديث عن رسول الله ﷺ فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء)⁽⁶⁾

(1) تاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السائس، ص97

(2) الوضع: هو الاختلاق والكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(3) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص58

(4) البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري، طلب العلم منذ صغره وكانت له رحلة طويلة في طلب الحديث وقد صنف كتابه الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري وهو أصح ما جمع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي البخاري في ليلة العيد سنة 256 هـ، ينظر سير الأعلام ج 12 ص391.

(5) أبو بكر بن محمد بن عمر وبن حزم الاتصاري قاضي أهل المدينة قال يحيى ابن سليمان نا ابن وهب عن مالك قال لم يكن عندنا احد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند ابي بكر محمد بن عمرو بن حزم كان قاضيا لعمر بن عبد العزيز في خلافة

سليمان، ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري ج9 ص10

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، ج1 ص49.

فقام الإمام الزهري بالكتابة وأبو بكر بن عبد الرحمن⁽¹⁾، فانتشر بذلك التدوين وظهر أيضاً التدوين المبوب والمنظم فجمعت الأحاديث في الجوامع، والمصنفات⁽²⁾ كجامع سفيان الثوري⁽³⁾، ومصنف عبد الرزاق⁽⁴⁾.

2- اهتم العلماء بعلوم الحديث فبينوا المصطلحات الحديثية كالمرفوع، والمقطوع، والموقوف، وغيرها من المصطلحات، واهتموا بعلم الرجال كالجرح، والتعديل، ونقد الرجال.

3- توقفوا عن قبول الحديث ممن لم يعرف وتتبعوا الأحاديث لمعرفة خباياها وكشف عللها⁽⁵⁾، فتكاملت بذلك أنواع الحديث وبدأت تأخذ اصطلاحاتها الخاصة، فنشطت بذلك حركة التدوين ورواية الحديث بعد أن وضعت القواعد والأسس التي حفظت الرواية من الخلل والخطأ⁽⁶⁾

خامساً: أهمية الرواية:

1- إن الرواية بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ خصيصة من خصائص هذه الأمة، لم يسبق إليها أحد من الأمم ولها فضل عظيم؛ فكفى بأهل الرواية قدراً أن اسمهم مقترن باسم رسول الله ﷺ وأنهم جاؤوا في آخر سلسلة في مقدمتها رسول الله ﷺ.

(1) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي ابن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، ولد في خلافة عمر بن الخطاب، توفي سنة 94 هـ، ينظر سير أعلام النبلاء ج 7 ص 472

(2) الجوامع: - والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطلموا على أنها ثمانية: باب العقائد، باب الأحكام، باب الرقاق، باب آداب الطعام والشراب، باب التفسير والتاريخ والسير، باب السفر والقيام والقعود (ويُسَمَّى باب الثمائل أيضاً)، باب الفتن، وأخيراً باب المناقب والمثالب (5). فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يُسَمَّى جامعاً، علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح ج 1 ص 128.

المصنفات: يسمى الكتاب مُصَنَّفًا لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه. المصدر نفسه

(3) سفيان الثوري: سفيان بن عبيد بن مسروق الثوري ابن حبيب بن رافع بن عبد الله الإمام المجتهد، ولد سنة 97 هـ، ينظر: سير اعلام النبلاء ج 13 ص 263

(4) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، الحافظ الكبير عالم اليمن ارتحل إلى الحجاز والشام والعراق، توفي سنة 211 هـ ينظر: سير الأعلام ج 10 ص 99

(5) علل الحديث هي: العلم الذي يُبحث فيه عن الأسباب الخفية الغامضة التي تقدح في الحديث سنداً ومنتأ صحة، وضعفاً، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص 124، محمد أبو شهبه، نشر: دار الفكر العربي.

(6) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث/ ص 58 - 60

2- إن الرواية هي الطريق الوحيد للوصول إلى علم النبي ﷺ وأحواله، وأيامه الذي بدوره يوصلنا إلى معرفة الأحكام الشرعية⁽¹⁾.

سادساً: ضوابط الرواية:

كما نعلم أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، لذلك فقد حفظها الله تعالى كما حفظ القرءان الكريم، ومن مظاهر حفظها أن قيض الله لها من العلماء الأثبات جما غفيرا أفضى عمره في خدمتها وحفظها؛ تتبعا لمروياتها، وضبطا لرواتها، وحفظا لمتونها، وفحصا لأسانيدها، ونشرا لأعلامها

وأن الرواية قائمة على ركنين أساسيين هما: التحمل والأداء، فكانت هذه انطلاقة المحدثين في ضبطهم للرواية، فكان أول ما عنوا به ضبط التحمل والأداء وهذا الضبط صيانة أولية تسبق فحص الإسناد أو النظر في المتن.⁽²⁾

وبما أن تحمل الحديث وأداءه قائما على رجال الحديث أنفسهم؛ لذلك فقد كانت أول خطوات ضبط الرواية النظر في حال الرواة والتفتيش عنهم وبيان مراتبهم من الحفظ والضبط والفهم؛ لم يسمحوا للراوي بأن يروي إلا بعد أن يتحققوا من صحة ما يرويه وكانوا يردون الحديث بمجرد الشك في سماعه، ويظهر هذا فيما يرويه الامام مالك حيث كان يقول " لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سواهم؛ لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يئثم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به"⁽³⁾

(1) شرف أصحاب الحديث/ للخطيب البغدادي/ ص39/ تحقيق: محمد سعيد أوغل/ دار احياء السنة النبوية.

ينظر: (2) ضوابط الكتابة عند المحدثين،

(3) الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء/ لابن عبد البر/ ص16/ دار الكتب العلمية بيروت سنة 2009.

من هنا يتبين أن منهج المحدثين في ضبط الرواية هو أشد المناهج من حيث تقديم
للرواة والنظر في أحوالهم، الأمر الذي لم يجاريهم فيه أحد من المؤرخين وأصحاب السير؛ ذلك
أن رواية الحديث توصل إلى الشرائع الدينية والتساهل في روايته تساهل في الدين والتشريع.

الفصل الأول

موطأ مالك والتعريف بأشهر رواياته

المبحث الأول: الإمام مالك وموطأه:

أولاً- التعريف بالإمام مالك

- 1- اسمه ونسبه.
- 2- مولده ونشأته.
- 3- شيوخه وتلاميذه.
- 4- أقوال العلماء عنه.
- 5- وفاته.

ثانياً- التعريف بموطأ مالك

- 1- سبب تأليفه.
- 2- سبب تسميته.
- 3- منهجه فيه.
- 4- عدد الأحاديث والآثار فيه.
- 5- عدد رواة الموطأ وأشهر رواياتهم.
- 6- أقوال العلماء فيه.

المبحث الثاني: تعريف بالروايات الثلاث المشهورة للموطأ:

أولاً- رواية محمد بن الحسن الشيباني

- 1- ترجمة الإمام محمد بن الحسن.
- 2- منهجه في رواية الموطأ.

ثانياً- رواية يحيى بن يحيى الليثي:

- 1- ترجمة الإمام يحيى الليثي.
- 2- منهجه في رواية الموطأ.

ثالثاً- رواية عبد الله بن محمد القعنبى

- 1- ترجمة الإمام القعنبى.
- 2- منهجه في رواية الموطأ.

المبحث الأول

الإمام مالك وكتابه الموطأ

أولاً - التعريف بالإمام مالك:

1- اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ابن غيمان بن خُنَيْل بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح الأصْبَحِي المدني، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب المتبوعة، وهو من تابعي التابعين.

جده - مالك - من كبار التابعين وعلمائهم، وأبوه - أنس - ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر، وأمه: العالِيَة بنت شريك الأَسَدِيَة - كان لها دور كبير في الدفع بمالك إلى طلب العلم وتتبع العلماء، فكانت تجهزه منذ صغره وتدفع به إلى العلماء ليجالسهم ويأخذ من علمهم، وله من الأبناء: يحيى؛ كان أحد رواة الموطأ، ومحمد وحمام، وله بنت تسمى فاطمة كانت تحفظ عنه الموطأ⁽¹⁾.

2- مولده ونشأته:

ولد الإمام مالك على الأشهر سنة ثلاث وتسعين للهجرة⁽²⁾، وكانت نشأته في المدينة المنورة مركز النبوة ومنشأ الأخيار من الأمة، عاش بها طيلة حياته ولم تعرف له رحلة خارجها إلا لحج أو عمرة.

(1) ترجمته في: البداية والنهاية، لابن كثير، ج/ 10 ص/ 174 - 175، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى/ 1408 هـ 1988م ، وتذكرة الحفاظ/ أبي عبد الله الذهبي/ ج 2 ص49/ دار الفكر العربي، تهذيب الأسماء واللغات، النووي/ ج 2 ص75 - 79، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، الديباج المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن فرحون، ج 1 ص55 - 139، / دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة، سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 8 ص48 - 60، دار الرسالة للنشر

(2) اختلف في تاريخ مولده فقيل سنة تسعين وقيل أربع وقيل خمس وتسعين والأشهر سنة ثلاث وتسعين

نشأ مالك في صون ورفاهية وتجمل، وكان ذا أخلاق حميدة وكان من أكثر الخلق مروءة؛ كثير الصمت قليل الكلام متحفظاً بلسانه، من أشد الناس مداراة للناس واستعمالاً للإنصاف⁽¹⁾.

بدأ مالك منذ صغره في طلب العلم؛ فبدأ بحفظ القرآن الكريم على الإمام نافع أحد القراء السبعة⁽²⁾، وكان لأمه دور كبير في طلبه للعلم فقد كانت تدفع به إلى العلماء والمحدثين، قال مالك: "كانت أُمِّي تَعْمِنِي وتقول لي: اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه" ⁽³⁾، فقد كان لهذه العبارة البسيطة أثر كبير في حياة مالك؛ لما لها من معنى عميق نابع من أم عظيمة صالحة إذ هيأت ابنها بهيئة العلماء وجهزته واختارت له أكبر المشائخ وأجدرهم بالأخذ عنه، وقد أوصته بأخذ الأدب والمعاملة من العلماء قبل أخذ علمهم وهذا من أعظم التعلم.

3- شيوخه وتلاميذه:

بدأ مالك في طلب العلم وهو حدث، وفصد العلماء ومن أهم من أخذ عنهم مالك أقطاب الرواية الأولى؛ فأخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر⁽⁴⁾ وأيوب السخيتاني⁽⁵⁾، وابن شهاب الزهري، وعبد الله بن دينار⁽⁶⁾، وعبد الرحمن بن القاسم⁽⁷⁾، وغيرهم الكثير ممن أخذ عنهم، وقد ذكر الذهبي غدد كبير منهم في كتابه (السير)، وغيره من أصحاب التراجم.

(1) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون، ج 1 ص 96 .

(2) الإمام نافع المدني هو نافع بن نعيم أبو رويم الأصبهاني ويقال أبو عبد الله بن عبد الرحمن مولى جعونة بن شعوب، مقرئ المدينة وحبر القراء ن كان مالك يقوا: نافع إمام الناس في القرآن توفي سنة تسع وستين ومائة، سير الأعلام/ ج 13 ص 183. والقراء السبعة الذين نقلوا لنا القرآن هم: ابن كثير بمكة، ونافع بالمدينة، وأبو عمرو بالبصرة، وابن عامر بالشام، وحزة والكساني وأبو بكر بالكوفة.

(3) الديباج المذهب، إبراهيم بن فرحون، ج 1 ص 98.

(4) نافع مولى ابن عمر: نافع أبو عبد الله القرشي الإمام المفتي العدوي مولى ابن عمر ورواه توفي سنة 117، ينظر سير لأعلام ج 9 ص 105-112.

(5) أيوب السخيتاني: أبو بكر بن أبي تميمة العنزي البصري الإمام الحافظ من صغار التابعين، ينظر السير ج 11 ص 13-22

(6) عبد الله بن دينار: ابو عبدالرحمن العدوي العمري المدني وثقه عدد كبير من العلماء، توفي سنة 127 هـ، ينظر السير ج 9، ص 300.

(7) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ابن خليفة رسول الله أبو بكر الصديق الإمام الفقيه أبو محمد القرشي التيمي أمديني توفي سنة

176هـ، وهو في السبعين، ينظر سير الأعلام ج 11 ص 1

وشهدوا له جميعهم بالإمامة والفقہ؛ فجلس للفتيا والرواية نحواً من سبعين سنة، وقصده الناس من كل مكان فروى عنه أهل الحجاز، واليمن، والشام، ومصر، وخراسان، والأندلس.

ومما تميز به الإمام مالك أنه روى عنه من شيوخه وأقرانه وتلاميذه؛ وممن روى عنه من شيوخه: ابن شهاب الزهري، ويحيى الأنصاري⁽¹⁾، وهشام بن عروة،⁽²⁾ وروى عنه من أقرانه: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة⁽³⁾، ومحمد بن ادریس الشافعي⁽⁴⁾، وعبد الملك بن جريج⁽⁵⁾،... وغيرهم⁽⁶⁾

4- ثناء العلماء عليه:

كان مالك موقراً لحديث رسول الله ﷺ أيما توقير؛ فكان لا يخرج لدرس الحديث إلا متوضئاً، ومتعطراً، ولا بساً أفضل ثيابه، ولا يروي إلا جالساً⁽⁷⁾.

وكان كذلك حريصاً على الفتوى ومن شدة حرصه لم يجلس مالك للفتوى ورواية الحديث حتى شهد له كبار علماء الحجاز بأنه أهل لذلك ولا يروي إلا عن الثقات حتى عرف بين العلماء بشدة انتقاده للرجال، ومما قاله العلماء عنه قول ابن عيينة: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم"⁽⁸⁾ وكان الشافعي يقول: "إذا جاءك لحديث من مالك فشد يدك

(1) يحيى الأنصاري يحيى بن سعيد العطار أبو زكريا الأنصاري الإمام المحدث الصدوق، وثقه ابن مصفى وضعفه الدارقطني، ينظر سير الأعلام ج 14 ص 499

(2) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ابن خويلد بن أسد، ولد سنة 61هـ وتوفي سنة 146هـ، ينظر سير الأعلام ج 11 ص 53

(3) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى حمد بن مزاحم الكوفي ثم المكي ن حافظ عصره ولد سنة 107، ينظر السير ج 15 ص 478

(4) الإمام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، يصل نسبه إلى بني كعب بن لوي؛ الإمام المحدث الفقيه صاحب المذهب المشهور أبو عبدالله القرشي ثم المطلبي الشافعي المكي، ولد بغزة ونشأ يتيماً في كنف أمه، أخذ العلم عن إمام مسلم الزنجي، وقصد الإمام مالك وأخذ عنه الموطأ. ينظر سير الأعلام/ ج 10 ص 90-95

(5) عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الإمام الحافظ شيخ الحرم أبو خالد وأبو الوليد القرشي الأموي المكي، صاحب التصانيف وأول من دون العلم بمكة وكان من بحور العلم، توفي سنة 150 هـ، ينظر السير ج 6 ص 325

(6) ينظر: سير أعلام النبلاء ج 8 ص (43 - 54) ، وينظر: مقدمة كتاب الموطأ، تحقيق حامد الطاهر دار الفجر، ص 4

(7) ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، ج 1 ص 96

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزني، ج 9 ص 459

عليه⁽¹⁾، وقال الذهبي: " قد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره؛ أولها: طول العمر وعلو الرواية"⁽²⁾، وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثها: اتفاق الائمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعها: تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن، وخامسها: تقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده"⁽³⁾ وكان سفيان بن عيينة يقول: " مالك إمام ومالك عالم أهل الحجاز ومالك حجة في زمانه، وما نحن ومالك؟ إنما كنا نتبع آثار مالك"⁽⁴⁾ وكان الشافعي يقول: " العلم يدور على ثلاث: مالك والليث وسفيان بن عيينة"⁽⁵⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: " ما بقي على وجه الرض من أحد آمن على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من مالك بن أنس"⁽⁶⁾، وكان يقول أيضاً: " ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً"⁽⁷⁾، وروي عن أحمد بن حنبل⁽⁸⁾ أنه سأله رجل فقال: (الرجل يريد حفظ الحديث فحديث من يحفظ؟ فقال: حديث مالك بن أنس، فقال: الرجل يريد أن يقرأ بقرأة من يقرأ؟ قال: بقرأة أهل المدينة، فقال: الرجل يريد أن يأخذ بالرأي فبرأي من يأخذ؟ قال: برأي مالك بن أنس)⁽⁹⁾.

كل ذلك وغيره أهله لأن يكون محدثاً كبيراً وصاحب أحد أكبر المذاهب الفقهية المعروف باسمه وهو المذهب المالكي.

-
- (1) مقدمة إسعاف المبطل برجال الموطأ/ أبو بكر بن عبدالرحمن أبو الفضل السيوطي
 - (2) الرواية العالية: أو الحديث العالي هو الحديث الذي يقل فيه عدد الرواة مع سلامته من الضعف، فيقرب فيه رجال السند من الرسول - صلى الله عليه وسلم -، أو من أحد أئمة الحديث.
 - (3) طبقات الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج 1 ص 198
 - (4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، ج 1 ص 75
 - (5) الديباج المذهب في طبقات المالكية/ ابن فرحون/ ج 1 ص 10
 - (6) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر بن العربي، ج 1/ ص 13،
 - (7) المصدر نفسه
 - (8) أحمد محمد بن بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني الوائلي: إمام المذهب الحنبلي، وأحد الائمة الاربعة. أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس. وولد ببغداد. فنشأ منكبا على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارا كبيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والشعر ن ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1/ ص 103
 - (9) مسند الموطأ، ابي القاسم الجوهري، ص/ 109

5- وفاته:

مرض الإمام مالك في آخر حياته اياماً قليلة ثم توفي في الرابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة تسعٍ وسبعين ومائة، وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وكان والياً على المدينة، ودفن بالبقيع، يقال أنه قال عند موته: لله الأمر من قبل ومن بعد⁽¹⁾. رحمه الله تعالى وأثابه عن الأمة خير الجزاء.

ثانياً - كتابه الموطأ:

الموطأ هو أول كتاب جامع للحديث والفقهِ صنفه الإمام مالك وجمع فيه ما صح عنده من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وآثار الصحابة⁽²⁾ وما ظهر عنه من الأقوال والتعليقات الفقهية، فكان كتاب حديثٍ وفقهِ لاقى القبول والرضا عند أهل العلم.

1 - سبب تأليفه:

بدأ مالك التفكير في تأليف كتابه في الفترة التي نشطت فيها حركة التدوين والكتابة، فعندما اطلع على كتاب ابن الماجشون⁽³⁾ الذي جمع فيه ما أجمع عليه أهل المدينة فاستحسن مالك صنيعه ولكنه أخذ عليه إغفاله ذكر بعض الأخبار والآثار فقرر أن يقوم بجمع كتاب تحتوي أبوابه صحاح الأخبار وعمل أهل المدينة في أبواب الفقه وبدأ يمهد السبل لذلك⁽⁴⁾. قال القاضي عياض: " جاء في رواية أن أول من عمل الموطأ عبد العزيز بن الماجشون، فلما رآه مالك قال: ما أحسنَ ما عملَ ولو كُنْتُ أنا لبدأتُ بالآثار، ثم شددتُ ذلك بالكلام، ثم عزمَ على تصنيف الموطأ"⁽⁵⁾

(1) القيس في شرح موطأ مالك بن انس، ابن العربي، ص21

(2) اختلف المحدثون في الأثر فأطلقوه تارة على الحديث الموقوف وهو الذي رواه الصحابي قولاً أو فعلاً، وقال بعضهم الأثر والحديث مترادفان وهذا المشهور لذلك يخصصيقولهم المأثور عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو المأثور عن الصحابي.

(3) ابن الماجشون: لعلامة الفقيه مفتي المدينة أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي،

كان مفتي المدينة في زمانه، توفي سنة 213 هـ، ينظر سير الأعلام/ ج 10 ص360

(4) أحاديث الموطأ واتفق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصنا/ الدارقطني/ ص3/ المكتبة الأزهرية للتراث

(5) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج1 ص195

وقد بلغ أبا جعفر المنصور ما عزم عليه مالك فأرسل إليه وطلب منه أن يضع كتاباً ليجمع الناس عليه ويحسم به الاختلاف، فروي أنه قال له: " ضع كتاباً احمل الناس عليه، اجتنب فيه شواذ ابن مسعود، وشذائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، واقصد أوسط الأمور مما أجمع عليه الصحابة والأئمة، واجعل هذا العلم علماً واحداً. "(1).

فبدأ مالك في جمع كتابه وقضى فيه نحواً من أربعين سنة، فقد أخرج ابن عبد البر⁽²⁾ عن عمر بن عبد الواحد⁽³⁾ قال: " عرضنا الموطأ على مالك في أربعين يوماً، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً ! ما أقل ما تفقهون فيه "(4).

2- سبب تسميته:

سمى الإمام مالك كتابه بالموطأ ومعناه في اللغة: الممهد، والتوطئة في اللغة تحمل معنى التمهيد والموافقة، والتواطؤ هو التوافق، والتوطئة هي تمهيد الشيء وتجهيزه لكي يستعمل⁽⁵⁾. فالموطأ هنا بمعنى الممهد والمجهز، وقد يحمل معنى الذي وقع عليه الاتفاق من الجميع؛ فقد عرضه مالك على الكثير فوافقوه عليه⁽⁶⁾. يقول مالك فيما روي عنه: " عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ "(7)، قال ابن فهر⁽⁸⁾: " لم يسبق مالكاً أحداً إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه سمي بعضهم بالجامع، وبعضهم بالمصنف، وبعضهم بالمألف. "(9)

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، ج 2 ص 71- 72

(2) ابن عبد البر الإمام الحافظ المجود أبو عبد الله محمد بن عبد البر التجيبي الأندلسي القرطبي توفي سنة 341هـ، ينظر السير ج 15 ص 489

(3) عمر بن عبد الواحد بن قيس الدمشقي، كان ثقة مأموناً روى عنه ضمرة بن ربيعة، توفي في أول شهر رمضان سنة 202هـ في خلافة عبد الله بن هارون، ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج 6 ص 176، والطبقات الكبرى، ابن سعد الهاشمي، ج 7 ص 171

(4) كشف المغطى في فضل الموطأ، الحافظ أبو القاسم الدمشقي، ص 54، دار الفكر بيروت، سنة/ 1415 - 1995

(5) مختار الصحاح، للرازي، مادة وطأ، وينظر القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مادة وطأ.

(6) ينظر: الموطآت، نذير حمدان، ص 71، نشر دار القلم دمشق والدار الشامية ببيروت.

(7) التعليق الممد على موطأ محمد، محمد اللكنوي، ج 1 / ص 74، نشر: دار القلم دمشق، ط: الرابعة 1426هـ 2005م

(8) ابن فهر: علي بن الحسن بن محمد بن العباس بن فهر البزاز قال القاضي عياض: هو فقيه مالكي محدث غلبت عليه الرواية، توفي في بداية القرن الخامس الهجري هكذا رجح الجوهرى ينظر: ترتيب المدارك، ج 7 / ص 237، الديباج المذهب، ج 2 / ص 104

(9) شرح الزرقاني على الموطأ، ج 1 ص 62

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لم سمي موطأ؟ فقال: شيء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان⁽¹⁾.

3- فضله وأقوال العلماء فيه:

يعد الموطأ من أشهر كتب الحديث والفقه، فقد رواه عن مالك عدد كبير من الرواة واشتهرت رواياتهم وتداولت بين أقطاب العلماء فاعتنوا به درساً وشرحاً حتى وجدت له عدة شروح؛ وإن دل هذا فإنما يدل على الفضل الكبير والمكانة العالية لكتاب الموطأ

فالموطأ من كتب الصحاح في السنة وهو أول مصنف رتب على الأبواب من المصنفات الصحيحة، قال عنه أبو بكر بن العربي⁽²⁾ في شرحه لسنن الترمذي: "الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي"⁽³⁾.

وقال الحافظ مغلطاي⁽⁴⁾ " أول من صنّف الصحيح مالك "، وقال ابن حجر بعد أن وصل أحاديث الموطأ: "كتاب مالك صحيح لا يستثنى منه شيء"⁽⁵⁾، وجاء في الاستذكار: حدثنا عياش بن عبد الله الرقي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي⁽⁶⁾: "ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من موطأ مالك بن أنس"⁽⁷⁾، وكان الشافعي يقول: "ما رأيت كتاباً ألف في العلم

(1) القبس، ابن العربي، ج1/ص16

(2) أبو بكر بن العربي الإمام الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، اشتهر اسمه وكان ثاقب الذهن وكريم الشائل له عدة تصانيف، توفي سنة 543 هـ ن ينظر السير ج 20 ص197

(3) ينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك/ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ ج1 ص5

(4) مغلطاي بن قليح المصري الحنفي، مؤرخ وحافظ للحديث تركي الأصل، توفي سنة 762 هـ، ينظر الدرر الكامنة/ للعسقلاني/ ج4ص352

(5) ينظر: مقدمة موطأ مالك برواية محمد بن الحسن/ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف/ ص15/ الطبعة الرابعة

(6) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، الإمام المجود سيد الحفاظ أبو سعيد العنبري، ولد سنة 135 هـ وطلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة وسمع من كثير من العلماء، توفي بالبصرة سنة 198 هـ، ينظر سير أعلام النبلاء ج17/ ص202

(7) الاستذكار، ابن عبد البر، ج1 ص12، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421 هـ/ 2000 م

أكثر صواباً من موطأ مالك⁽¹⁾، وقال أبو زرعة: "لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي في الموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث"⁽²⁾،

وقد قيل أن سعدون الوارجيني قد نثر عن الموطأ شعراً يقول فيه:

أقول لمن يروي الحديث ويكتب * * ويسلك سبيل الفقه فيه ويطلب
إذا أحببت أن تدعى لدى الخلق عالماً * * فلا تعد ما تحوي من العلم يثرب
أتترك داراً كان بين بيوتها * * يروح ويغدو جبرائيل المقرب
ومات رسول الله فيها وبعده * * بسنته أصحابه قد تأدبوا
وفرق شمل العلم في تابعيهم * * فكل امرئ منهم له فيه مذهب
فخلصه بالسبك للناس مالك * * ومنه صحيح في المجس وأجرب
فبادر موطأ مالك قبل موته * * فما بعده إن فات للحق مطلب
ودع للموطأ كل علم تريده * * فإن الموطأ الشمس والغير كوكب
ومن لم يكن كتب الموطأ ببيته * * فذاك من التوفيق بيت مخيب
جزى الله عنا في موطأه مالكا * * بأفضل ما يجزى اللبيب المهذب

وقال القاضي عياض:

إذا ذكرت كتب العلوم فحيهل * * بكتب الموطأ من تصانيف مالك
أصح أحاديثاً وأثبت حجة * * وأوضحها في الفقه نهجاً لسالك⁽³⁾

وغيرهم الكثير ممن أثنى ومدح موطأ مالك وتكلموا في صحته وفضله، من المحدثين والعلماء القدامى والمعاصرين، ولم يختلف أحد في فضل الموطأ، وقد ألف محمد بن علوي ابن عباس المالكي كتابه القيم " فضل الموطأ وعناية الأمة الإسلامية به "، ومن مظاهر عناية الأمة

(1) - المصدر نفسه

(2) الديباج المذهب، ابن فرحون، ج 1 ص 121

(3) الديباج المذهب، ابن فرحون، ج 1 ص 122 / 123

به أن وُجِدَتْ له شروح كثيرة؛ فقد شرحه ابن عبد البر في كتابه " التمهيد " وكتاب " الاستنكار "، والقاضي أبو بكر بن العربي في كتاب " القبس " وكتاب " المسالك "، ولأبي الوليد الباجي ثلاثة شروح له: " المنتقى، والأسماء والاستيفاء "، وكذلك شرحه الزرقاني في كتابه الشهير: " شرح الموطأ "، وغيرها من الكتب التي ألفت في شرحه وشرح غريبه، وذكر رجاله، وبيان أحوالهم.

4- منهجه في الموطأ:

قضى الإمام مالك في جمع كتابه نحواً من أربعين سنة؛ فقد أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد قال: " عرضنا الموطأ على مالك في أربعين يوماً، فقال: كتاب ألفت في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً ! ما أقل ما تفقهون فيه"⁽¹⁾

ويبدو أن الإمام مالك ظل في الأربعين سنة تلك ينقح الموطأ ويهذب ويسقط منه حتى أخرج بالصورة التي هو عليها الآن، وكما روي عن عتيق بن يعقوب⁽²⁾ قال: " وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث؛ فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا"⁽³⁾.

وهذا راجع إلى أن مالك كان شديداً في انتقائه للأحاديث وقبوله للرجال فهو أعلم بهم من غيره خصوصاً من كان من رواة المدينة لذلك نجد أن أكثر أسانيد الموصولة في الدرجة العليا من الصحة، ومن أشهر هذه الأسانيد: (الزهري عن نافع عن ابن عمر) وهو أصح الأسانيد عند أحمد وابن راهويه⁽⁴⁾؛ وعند البخاري

إذاً فقد التزم مالك بذكر الحديث الصحيح في موطنه لذلك نجد فيه الأحاديث المتصلة التي تحمل أعلى درجات الصحة، ولكن مع ذلك نجد في الموطأ أحاديث كثيرة ليست متصلة بل هي مرسلات، أو مجرد بلاغات⁽⁵⁾ يقول مالك فيها: " بلغني أن ابن عمر أو أن عمر أو أن أبا

(1) - كشف المغطى في فضل الموطأ/ للحافظ أبو القاسم النمشي/ ص54/ دار الفكر بيروت/ سنة 1415 - 1995

(2) عتيق بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام، يكنى أبا بكر وكان ملازماً لمالك بن أنس في المدينة وكتب عنه الموطأ وغيره، توفي سنة 227 هـ. ينظر: الطبقات الكبرى، للهاشمي، ج5 ص139.

(3) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، السيوطي، ج1 ص6

(4) ابن راهويه محمد بن إسحاق بن راهويه الحنظلي الإمام الحافظ قاضي نيسابور توفي سنة 294 ن ينظر السير ج3 ص544.

(5)

هريرة قال: "...، ومن أمثلة المراسيل والبلاغات التي وردت في الموطأ: ما رواه يحيى عن مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم "(1)، ومن المراسيل كذلك: ما رواه يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال: " أولاً يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟! "(2)، ومن البلاغات: ما رواه يحيى عن مالك: أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكر قد دخل على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يوم مات سعد بن أبي وقاص، فدعا بوضوء، فقالت له عائشة: يا عبد الرحمن ! أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ويل للأعقاب من النار "(3)

فالتساؤل هنا ما حكم هذه البلاغات والمراسيل؟، وكيف يطلق على الموطأ بأنه صحيح بالكلية وهو يحتوي على هذه المراسيل؟.

إن مالك له نظره في الاحتجاج بالمرسل، وأن كل المراسيل في الموطأ قد وصلت لذلك أطلق عليه لفظ الصحة، وقد أجمع المحدثون على أن مالك لا يرسل إلا عن ثقة لذلك اعتبروا مراسيله وبلاغاته من الأسانيد الصحيحة، ولعل ذلك عائد إلى أن مالك أمضى حياته داخل المدينة لم يغادرها فهو أدرى بعلمائها من غيره فعندما يرسل أو يبلغ عن راو فهو على علم بحاله من الضبط والثقة، قال سفيان الثوري: " إذ قال مالك بلغني فهو إسناد "(4) وقد جاء في التمهيد: "كُلُّ مَنْ يَتَّقَهُ مِنْهُمْ لِمَالِكٍ وَيَنْتَحِهُ إِذَا سَأَلَتْ مَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ عَنْ مَرَايِلِ الْمُوطَأِ قَالُوا صِحَاحٌ لَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ الطَّعْنُ فِيهَا لِنِيقَةِ نَاقِلِيهَا وَأَمَانَةِ مُرْسِلِيهَا"(5)، وقد أنثى عليه الكثير في هذا

(1) الموطأ، رواية يحيى الليثي، كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم، وهذا الحديث مرسل من

مراسيل ابن المسيب وهي معمول بها لدى العلماء، وقد وصله مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه رقم الحديث 563

(2) الموطأ، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، وهو مرسل رواه أبو جواد في كتاب الطهارة رقم 191، ورواه الترمذي في كتاب الطهارة رقم 80

(3) الموطأ، كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء، وقد رواه مسلم في صحيحه موصولاً في كتاب الطهارة رقم (240 / 20)

(4) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، ج 1 ص 105

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ج 1 ص 2، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، سنة

الباب مما يدل على أنه كان متحريراً أشد التحري ومدققاً ومنتخباً في ذلك كل التثبيت، كما بين ابن عبد البر أن الأصل في أخذ المرسل من عدمه هو حال الراوي نفسه في قوله " والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده " (1)، وهذا هو حال الإمام مالك في الثقة والتحري، وقد عمل كثير من العلماء على وصل تلك البلاغات والمراسيل فقد ألف ابن عبد البر كتاب التمهيد في وصل ما في الموطأ من المراسيل، وقد وصلت جميعها من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لم يُعرف مأخذها (2)، فكان بذلك العمل بالحديث المرسل أصل من أصول المذهب المالكي؛ قال ابن عبد البر: " أصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كالمسند سواء " (3)

وكان عمله في الموطأ على طريقة المؤلفين في عصره؛ فكان يمزج أحاديثه بأقوال الصحابة والتابعين والآراء الفقهية.

يقدم في الكتاب الحديث المرفوع (4) ثم يُتبعه بالآثار وكان يذكر أحياناً عمل أهل المدينة (5)، لذلك فقد وصف بأنه كتاب حديث وفقه في آنٍ واحد، فهو ليس كتاباً لجمع المرويات فقط؛ فقد نجد فيه بعض الأبواب التي تخلوا من المرويات، وإنما يسوق فيها أقوال الفقهاء وعمل أهل المدينة واجتهاداته كما في باب صيام من يقتل خطأ فقد جاء فيه: حدثني يحيى سمعت مالكا يقول: " أحسن ما سمعت فيمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو تظاهر، فعرض له مرض يغلبه أو يقطع عليه صيامه؛ أنه إن صح من مرضه وقوي على الصيام،

(1) المرجع السابق ج 1 ص 17

(2) وهذه الأحاديث: الحديث الأول " إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن " والثاني " أن النبي صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك... " والثالث بقول معاوية: أجز ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: " حسن خلقك للناس. " »

والرابع: إذا نشأت حجريّة ثم تشاءمت فتلك عين عديّة. ينظر: مقدمة شرح الزرقاني

(3) التمهيد، ابن عبد البر، ج 1 ص 2

(4) الحديث المرفوع هو: ما أضافه الصحابي أو التابعي إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو

وصفاً، وسمي مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

(5) أن الإمام مالك رضي الله عنه يقصد بعمل أهل المدينة ما هو سنة مأثورة مشهورة

فليس له أن يؤخر ذلك وهو يبني على ما قد مضى من صيامه، وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس خطأ إذا حاضت بين ظهري صيامها أنها إذا طهرت لا تؤخر الصيام وتبني على ما صامت. وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله أن يفطر إلا من علة مرض أو حيضة، وليس له أن يسافر فيفطر. قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك" (1)

فكما لاحظنا انتهى الباب من دون ذكر لحديث نبوي، وإنما ساق ما سمعه من الفقهاء واستحسنه. ونجد ذلك أيضا في باب ما لا زكاة فيه من الثمار.

5- عدد الأحاديث والآثار في الموطأ:

قال أبو بكر الأبهري: "جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة والتابعين؛ ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مئتان وثمان وعشرين حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مئتان وخمسة وثمانون" (2)

6- عدد رواة الموطأ وأشهر رواياتهم:

كما علمنا أن الموطأ قد ذاع صيته ولاقى القبول من أهل العلم وطلابه، فقصده مالكا عدد كبير من طلبة العلم لأخذ الموطأ منه وروايته عنه؛ بذلك بلغت روايات الموطأ من الكثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وقد أفرد الحافظ أبو بكر كتاباً في الرواة عن مالك أورد فيه ألف رجل إلا سبعة (3) وذكر القاضي عياض أنه ألف في رواته كتاباً ذكر فيه، نيفاً (4) على

(1) موطأ الإمام مالك، رواية يحيى الليثي، كتاب الصيام، باب صيام الذي يقتل خطأ أو تظاهر

(2) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مخلوف محمد بن محمد، ج1/ص690، نشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ 2003 م

(3) القيس شرح موطأ مالك بن أنيس، ابن العربي، ج1 ص18

(4) نيفاً: نيف يقال هذا نيف على هذا، أي زائد عليه ويكنى ب نيف عدد من الواحد إلى الثلاثة، وهي لا تستعمل إلا بعد العقود وبعد المائة والألف، أربعون ونيف، مائة ونيف، ألف ونيف، أي أكثر من أو زيادة على، معجم المعاني الجامع، مادة ن ي ف

ألف اسم وثلاثمائة اسم⁽¹⁾، وقد اختلف في عدد هذه الروايات فقال بعض أهل العلم: إنها عشرون رواية، وقال بعضهم: إنها ثلاثون، قال القاضي عياض: "والذي اشتهر من نسخ الموطأ عنه مما روته أو وقفت عليه أو كان رواية شيوخنا، أو نقل عن أصحاب اختلاف الموطآت نحو من عشرين نسخة، وذكر بعض الفضلاء: أنها ثلاثون نسخة."⁽²⁾

وقال أبو القاسم الشافعي⁽³⁾: "الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر، معناها متقارب والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى بن يحيى، وابن بكير، وأبي مصعب الزهري، وابن وهب، ثم ضعف الاستعمال إلا في موطأ يحيى ثم ابن بكير"⁽⁴⁾

وقد جاء في أنوار المسالك: بعد أن جمع أقوال العلماء في عدد روايات الموطأ؛ أنه قد تحصل له ست عشرة رواية للموطأ، اثنتا عشرة رواية ذكرها الغافقي⁽⁵⁾ وروايتان زادهما السيوطي⁽⁶⁾، ورواية ذكرها آخرون، ورواية تحصل عليها العلوي وهي قطعة من رواية علي بن زياد⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) شرح الزرقاني، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، ج 1/ ص 57

(2) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج 2 ص 89.

(3) أبو القاسم الشافعي: العلامة كبير الشافعية أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوزان المروزي، له مصنفات كثيرة في المذهب ن توفي سنة 461 هـ، ينظر سير الأعلام ج 18 ص 264

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، ج 2 ص 1908، دار الكتب العلمية بيروت، 1413 / 1992.

(5) الغافقي: القاضي أبو عبدالله محمد بن أيوب بن نوح الغافقي، سمع من جماعة وتفقه وحفظ المدونة، توفي سنة 168 هـ، ينظر سير الأعلام ج 22 ص 18

(6) السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطي، وقد سماه والده عبد الرحمن، ولقبه بجلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيماً (مات والده وعمره خمس سنوات، ينظر: الأعلام، الزركلي، 3/ 301، وجلال الدين السيوطي عصره وأثاره في الدرر اللغوي ج 1 ص 91

(7) علي بن زياد من أهل تونس كان ثقة مأمونا فقيها بارعا في الفقه سمع من مالك بن أنس وسفيان الثوري وغيرهم ولم يكن في عصره بإفريقية مثله، ينظر: طبقات علماء إفريقية، محمد بن أحمد التميمي المغربي، ص 151

(8) ينظر: أنوار المسالك/ السيد علوي المالكي/ ص 20 - 22

وأشهر روايات الموطأ:

- 1- رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهي الرواية الأشهر ويراد بها الموطأ على الإطلاق.
- 2- رواية عبد الله بن وهب الفهري⁽¹⁾.
- 3- رواية عبد الرحمن بن القاسم، وهو أول من دون المسائل عن مالك في المدونة⁽²⁾
- 4- رواية أبي مصعب الزهري وهو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث المدني روى عنه الشيخان وأصحاب السنن، وفي روايته زيادة على غيره بنحو مائة حديث وموطأه من آخر الروايات التي عرضت على مالك.
- 5- رواية معن بن يحيى بن دينار المدني⁽³⁾ كان ملازماً لمالك ويتكئ عليه فكان يقال له (عصية مالك)، وقال عنه أبو حاتم أنه أثبت أصحاب مالك وأوثقهم في الموطأ.
- 6- رواية التميمي، وهو عبد الله بن يوسف الدمشقي وينسب إلى (تميم) ⁽⁴⁾، وهو أوثق الناس في الموطأ بعد القعنبى عند بعض الحفاظ ويروي عنه البخاري في صحيحه.
- 7- رواية القعنبى وهو أبو عبد الرحمن عبدالله بن مسلمة القعنبى وهو أثبت الناس في الموطأ عند ابن معين والنسائي والمديني، وروايته أكثر الروايات زيادة.
- 8- رواية يحيى بن عبد الله بن بكير، يُعرف بابن بكير المصري وثقه ابن حجر .

(1) عبد الله بن وهب * (ع) ابن مسلم، الامام شيخ الاسلام، أبو محمد الفهري، مولاهم المصري الحافظ. مولده: سنة خمس وعشرين ومئة، أرخه ابن يونس، وقال: قيل: ولاؤه للأنتصار. طلب العلم، وله سبع عشرة سنة ينظر: سير أعلام النبلاء ج9 ص223

(2) المدونة برواية عبد الرحمن بن القاسم، وأول من دون المدونة وكتبها هو أسد بن فرات من أهل تونس والذي كان يسأل ابن القاسم عن المسائل الفقهية وابن القاسم يجيبه بما يحفظ عن مالك وابن فرات يكتب ذلك وكانت تسمى بالأسدية

(3) معن بن عيسى بن يحيى بن دينار، الامام الحافظ الثبت، أبو يحيى المدني القزاز، مولى أشجع. ولد بعد الثلاثين ومئة. ينظر سير أعلام النبلاء ج9 ص304

(4) تنس بفتحيتين والتخفيف والسين مهملة قال أبو عبيد البكري بين تنس والبحر ميلان وهي آخر إفريقية مما يلي المغرب، معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج2 ص40

9- رواية سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد الحدثاني⁽¹⁾، وفي روايته زيادة يسيرة

10- رواية سعيد بن عفير الأنصاري⁽²⁾، المؤرخ قيل لم تُخرج مصر أجمع للعلوم منه.

ومن الروايات التي اطلعت عليها؛ رواية يحيى الليثي، ورواية محمد بن الحسن، ورواية القعبي، ورواية سويد بن سعيد، وغيرها من الروايات. وهذه الروايات تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث ترتيب الكتب والأبواب وعدد الأحاديث، كما تختلف في كثير من ألفاظ الأحاديث وأسانيدها، وبعض الآراء والأقوال الفقهية، وهذا ما سأدرسه وأبينه وأنظر في أسبابه في ثلاث من أشهر الروايات للموطأ التي عرفت وطبعت بكثرة، لما تحمله هذه الروايات من زيادات وتفردات من خلال الموازنة بين الروايات، وهذه الروايات هي: رواية محمد بن الحسن الشيباني ورواية أبي عبد الرحمن القعبي، ورواية يحيى بن يحيى الليثي.

(1) سويد بن سعيد بن سهل بن شهرير أبو محمد الهروي الحدثاني، الإمام المحدث الصدوق روى عن مالك الموطأ توفي يوم الفطر

سنة 240هـ، قال البيهقي بلغ مائة سنة، ينظر سير الأعلام ج 11 ص 410

(2) سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد أقمم الحافظ الثقة، أبو عثمان المصري ن وهو من موالى النصار ولد سنة 146 هـ

وتوفي سنة 226 هـ، ترجمته في: سير اعلام النبلاء ج 10 ص 583، التاريخ الكبير ج 3 ص 309

المبحث الثاني

التعريف بالروايات الثلاث المشهورة

في هذا المبحث سنتحدث عن الروايات الثلاثة التي اخترتها نموذجاً للمقارنة بين الاختلافات في الروايات، حيث سأقوم بإعطاء نبذة عن صاحب الرواية، ومنهجه في روايته للموطأ عن مالك، وأبرز مظاهر روايته، وتلك الروايات هي:

أولاً - رواية يحيى بن يحيى الليثي:

1- اسمه ونسبه

هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شمالل⁽¹⁾ الليثي المصمودي الأندلسي القرطبي، فقيه الأندلس ولد سنة اثنتين وخمسين ومائة هجرية، سكن بقرطبة وسمع بها الموطأ من زياد بن عبد الرحمن المعروف بـ شبطون⁽²⁾.

وأخذ العلم كذلك من يحيى بن مضر، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمان بن القاسم، ثم ارتحل إلى المدينة سنة 179 فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف شك في سماعها فرواها عن زياد عن مالك، ولازم ابن وهب وابن القاسم.

ثم رجع إلى المدينة ليزداد من مالك فوجده في مرض الموت فأقام عنده حتى توفاه الأجل وحضر جنازته، ثم رجع إلى قرطبة بعلم وفير، فكان إمام زمانه فيها، عُرض عليه القضاء في الأندلس لكنه أبى واختار مجلس العلم، كان يحيى شديد الأدب والوقار، وكان مالك يحبه كثيراً حتى لقبه بعامل أهل الأندلس، توفي في رجب سنة 234 للهجرة⁽³⁾

(1) جاءت في وفيات الأعيان (شمال) بفتح الشين وتشديد الميم، وفي ترتيب المدارك (شمال)

(2) شبطون: أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن اللخمي إمام ومفتي الأندلس وصاحب الإمام مالك توفي سنة 193.

(3) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس/ لأبن الفرضي/ ج 2 ص 179 - 181، ترتيب مدارك/ القاضي عياض/ ج 2 ص 534 -

547، تهذيب التهذيب/ ابن حجر العسقلاني/ ج 11 ص 300 - 301، الديباج المذهب/ ابن فرحون/ ج 2 ص 352 - 353،

وفيات الأعيان/ ابن خلكان/ ج 6 ص 143 - 146

2- منهجه في رواية الموطأ:

تعد روايته من أشهر روايات الموطأ، وأكثرها انتشاراً وتداولاً في جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ حتى غدت المقصودة بالموطأ إذا ذكرت من غير تقييد، قال محمد زكريا الكاندهلوي الهندي⁽¹⁾ "وهي الشهيرة في ديارنا بموطأ مالك على الإطلاق"⁽²⁾

- كما علمنا أن يحيى سمع الموطأ أولاً من زياد بن عبد الرحمان ثم ذهب إلى المدينة فسمعه من مالك مباشرة إلا ثلاثة أبواب منه شك في سماعها عن مالك رواها عن زياد عن مالك وهي ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف وهي: "باب خروج المعتكف للعيد، وباب قضاء الاعتكاف، وباب ما جاء في ليلة القدر"⁽³⁾.

- واعتنى بها العلماء كثيراً فنجد لها عدة شروح، مثل شرح: الزرقاني، وابن عبد البر، والسيوطي، والباجي، والدهلوي، وغيرهم...

- وقد كان يحيى شديد التحري والتنقيب في نقل الرواية عن الإمام مالك، قال ابن عبد البر: "لعمري لقد حصلت نقله - أي نقل يحيى عن مالك - فألفيته من أحسن أصحابه لفظاً، ومن أشدهم تحقيقاً في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطأ"⁽⁴⁾

ومن الخصائص التي جعلت هذه الرواية هي الأشهر أن يحيى لقي مالكا وسمع منه في السنة الأخيرة التي مات فيها؛ ومعلوم أن ما كان آخر السماع أرجح، وكذلك أنه أخذ العلم من أجل تلاميذ الإمام مالك وهم: عبد الله بن وهب، وابن القاسم صاحب المدونة، وكون يحيى شديد الاتباع لمالك ولا يرضى بخلافه إلا في مسائل قليلة منها أن يحيى كان لا يرى القنوت في الصبح ولا غيرها، ورأى كراء الأرض بما يخرج منها خلافاً لمالك⁽⁵⁾، متعدداً ذلك فقد كان يحيى

(1) الكاندهلوي: الإمام المحدث محمد زكريا بن محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي المدني، شيخ الحديث في الهند وأحد كبار علماء المحدثين في العالم الإسلامي، توفي في المدينة المنورة سنة 1402هـ.

(2) أوجز المسالك إلى موطأ مالك/

(3) ينظر: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب الاعتكاف

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج 11 ص300، دار الفكر بيروت، ط الأولى 1404 . 1984

(5) يُنظر: أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك/ السيد محمد بن علوي المالكي/ ص117/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الثالثة

الليثي حريصاً على ذكر وتثبيت كل ما يتلفظ به مالك من أحاديث وأثار وأقوال ومسائل فقهية من أمثلة ذلك: (قال يحيى: سئل مالك عن رجل نسي أن يتمضمض ويستنثر حتى صلى، قال: ليس عليه أن يعيد صلاته،...) (1)؛ بذلك كانت رواية الليثي جامعة ليس لحديث ملك فقط بل لفقهه كذلك وصارت مرجعاً لكل من أراد الوقوف على مسائل الفقه المالكي وأحكامه.

ثانياً - رواية محمد بن الحسن الشيباني:

1- اسمه ونسبه: هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أصله من دمشق، نشأ بالكوفة وهو أشهر أصحاب أبي حنيفة؛ وسمع منه ومن أبي يوسف (2)، وسفيان الثوري والأوزاعي (3)، ومالك بن أنس وابن المبارك وغيرهم....

وكان بحراً من بحور العلم والفقه، والعربية، ولكن غلب عليه الرأي وعرف به؛ حيث إن طابع الرأي هو الذي كان غالباً على المذهب الحنفي واشتهر به. روى عنه الشافعي وأبو عبيد بن سلام وغيرهم لآزم الإمام مالك ثلاث سنين أخذ فيها الموطأ، يروي الشافعي بسنده قال: قال محمد بن الحسن: "أقمت على باب مالك ثلاث سنين وعشراً، قال: وكان يقول: أنه سمع لفظ أكثر من سبعمائة حديث." (4) وكان إذا حدث عن مالك امتلاً بيته وكرّ الناس حتى يضيق عليهم الموضع تولى محمد القضاء في الرقة (5) أيام الرشيد، وقدم بغداد فخرج مع الرشيد فمات في الري (6)، ودفن بها سنة تسع وثمانون ومائة للهجرة، روى أحمد بن يحيى فقال: توفي

(1) الموطأ، رواية يحيى الليثي، تحقيق: بشار عواد، باب: العمل في الوضوء، ج 1 ص 53/ 54
(2) الإمام والمحدث المجتهد القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة توفي سنة 182، ينظر سير الأعلام/ ج 8 ص 535.
(3) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى بن عمرو الأوزاعي عالم الشام في زمانه توفي في بيروت سنة 157، ينظر: سير الأعلام ج 7 ص 107.
(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، ج 6 ص 330، نشر دار السعادة مصر، سنة 1394هـ / 1974م
(5) الرقة بفتح أوله وثانيه وتشديده وأصله كل أرض إلى جنب واد وجمعها رفاق وقيل هي الأرض اللينة، وهي مدينة مشهورة على الفرات في بلاد الجزيرة من جانب الفرات الشرقي ويقال لها الرقة البيضاء. معجم البلدان/ للحموي
(6) الري بفتح أوله وتشديد ثانيه أصله من رويت على الرواية، وهي مدينة مشهورة من أمهات البلدان وأعلام المدن، ينظر: معجم البلدان/ ياقوت الحموي/ حرف الراء باب الراء والياء

الكسائي⁽¹⁾ ومحمد بن الحسن في يوم واحد فقال الرشيد: " ذهب اليوم الفقه واللغة"⁽²⁾

2- منهجه في رواية الموطأ: أخذ محمد بن الحسن الموطأ عن مالك كما ورد عنه في ثلاث سنين، وهذه المدة الطويلة تدل على أنه أخذه بترو ودقة الأمر الذي جعل هذه الرواية من أجود روايات الموطأ.

تمتاز هذه الرواية بأنها تظهر فيها شخصية محمد بن الحسن المستقلة من الاجتهادات الكثيرة التي خالف فيها مالك، وأبو حنيفة وأصحابه؛ حيث يذكر في روايته اجتهاده موافقاً أو مخالفاً لمالك معبراً في ذلك بقوله: " وبه نأخذ، وعليه الفتوى. وهو الظاهر " ومن أمثلة التوضيحات التي جاءت في رواية محمد ما جاء في باب الصلاة على الدابة (أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار، قال عبد الله بن عمر: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي على راحته في السفر أينما توجهت به)، وكان عبد الله بن عمر يصنع ذلك⁽³⁾ وبعد سرد عدة أحاديث في هذا الباب علق محمد بن الحسن قائلاً: " لأبأس بأن يصلي المسافر على الدابة تطوعاً إيماءً وحيث كان وجهه ويجعل السجود أخفض من الركوع، فأما الوتر والمكتوبة فإنهما يصليان على الأرض وبذلك جاءت الآثار"⁽⁴⁾ وأورد بعدها أحاديث خارج الموطأ توضح رأيه.

قال السيوطي: " في رواية محمد بن الحسن أحاديث يسيرة زيادة على سائر الروايات منها حديث (إنما الأعمال بالنيات)⁽⁵⁾ ولكنة ما أورده من اجتهاداته وتعليقاته اشتهرت هذه الرواية بموطأ محمد، وقد اختلف العلماء في صحة إطلاق هذه التسمية اختلافاً كبيراً؛ فبعضهم لا يوافق عليه أصلاً، وبعضهم يوافق على التسمية ولكن يحمل على الاطلاق مجازاً أو للتفريق بين النسخ والروايات، وهناك فريق ثالث لا يوافق على الأمرين؛ ويعتبر هذه الرواية من الموطأ رواية خاصة بمحمد بن الحسن وليس الإمام مالك سوى شيخ من الشيوخ الذين يروي عنهم

(1) الكسائي: شيخ القراءة والعربية أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي الملقب بالكسائي، وله قراءة اشتهرت وصارت إحدى القراءات السبع، توفي بالري سنة 189هـ. ينظر سير الأعلام ج 17 ص 137.

(2) ترجمته في: تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي/ ج 2 ص 172/ دار الكتب العلمية، تهذيب الأسماء والصفات/ للنووي/ ج 1 ص

(3) صحيح البخاري (1096) ، باب تقصير الصلاة، ومسلم (700 / 37) باب في صلاة المسافرين وقصرها

(4) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، كتاب الصلاة باب الصلاة على الدابة

(5) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي 1، ومسلم، كتاب: الإمارة، الحديث: 1907

محمد⁽¹⁾؛ ولعل هذا الرأي جاء نظرا لما لاحظته هؤلاء من الزيادات التي تفردت بها هذه الرواية في الأحاديث والتعليقات والأقوال الفقهية، وبذلك اعتبروا هذه الرواية خاصة بمحمد بن الحسن وأطلقوا عليه موطأ محمد.

والذي يظهر عندي أن هذه الرواية تبقى أحد نسخ الموطأ عن الإمام مالك حيث أن جميع العلماء الذين عدوا روايات الموطأ عدوا رواية محمد بن الحسن من ضمن أشهر الروايات ولم يخالفوا في ذلك وإنما إطلاق التسمية جاءت كما ذكرنا لما تحويه هذه الرواية من زيادات وتعليقات من الإمام محمد وذلك نظرا لأنه كان من المجتهدين وكانت له آراءه الفقهية الخاصة التي خالف فيها مذهبه، فالحق أن الموطأ من تأليف الإمام مالك، وإنما لاختلاف رواياته وكثرتها نسبت كل رواية لاسم راويها لتمييزها عن بعضها، ومعرفة ما تختلف فيه الروايات عن بعضها زيادة أو نقصاً.

ومن أبرز مظاهر منهجه في الموطأ:

1- يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهاده مخالفا أو موافقا لمالك أو غيره من علماء الحجاز أو العراق، معبرا بقوله: "وبه نأخذ، وعليه الفتوى، وعليه الاعتماد وهو الظاهر... " ومن ذلك ما جاء في الموطأ برواية محمد "أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: " من توضأ فليستنثر، ومن استجمر فليوتر"⁽²⁾، قال محمد: " وبهذا نأخذ، ينبغي للمتوضئ أن يتمضمض ويستنشق، وينبغي له أيضا أن يستجمر والاستجمار استنجا، وهو قول أبي حنيفة"⁽³⁾.

2- قد يورد قوله: "لابأس" ويريد به الجواز بقوله: "ينبغي كذا وكذا" ويريد بها المعنى الأعم الشامل للواجب والسنة المؤكدة، كما يريد - بالأثر - الأعم من المرفوع والموقوف على الصحابة ومن بعدهم، من ذلك:

(1) ينظر: أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك، السيد محمد بن علوي، ص 139-140

(2) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب: الاستنثار في الوضوء، حديث: 158

(3) الموطأ رواية محمد بن الحسن، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، باب ابتداء الوضوء، حديث: 7

جاء في الموطأ (أخبرنا مالك أخبرنا شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: "سمع قوم الأذان فقاموا يصلون، فخرج عليهم النبي ﷺ فقال: "أصلتان معا"⁽¹⁾، قال محمد: يكره إذا اقيمت الصلاة أن يصلي الرجل تطوعاً، غير ركعتي الفجر خاصة فإنه لا بأس أن يصليهما الرجل وإن بدأ المؤذن في الإقامة، وكذلك ينبغي، وهو قول أبي حنيفة⁽²⁾).

ثالثاً: رواية عبدالله بن محمد القعنبى:

- اسمه ونسبه

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَبِ التَّمِيمِي الْقَعْنَبِي - بفتح القاف وسكون العين نسبة إلى جده، ولد سنة ثلاثون ومائة هجرية، أصله من المدينة وعاش في البصرة ثم أقام في مكة، أخذ العلم عن الإمام مالك وقال: "لزمته عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ" وكان حجة ثقة، قال عنه أبو حاتم "يصري ثقة حجة"، وكان مجاب الدعوة، قال عنه مالك لما قدم: "قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه" فقام وسلم عليه⁽³⁾.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلت لأبي: القعنبى أحب إليك في الموطأ أم اسماعيل بن ادريس؟ قال: القعنبى أحب إلي، لم أر أخشع منه، وقال ابن الحاكم: سئل ابن المديني عنه فقال: "لا أقدم من رواة الموطأ أحدا على القعنبى"⁽⁴⁾، وهذا لا يعد إنقاصاً من قدر إسماعيل بن إدريس وغيره ممن يروي الموطأ فكل له قدره ومكانته العلمية بسن مجتهدى عصرهم، وكما يقال لكل مجتهد نصيب.

توفي القعنبى في مكة سنة مئتان وواحد وعشرون للهجرة⁽⁵⁾.

(1) الحديث مرسل، رواه ابن عبد البر في التمهيد رقم الحديث: 22 / 67

(2) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن في الإقامة، ح 96

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج 6 ص 32

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 8 ص 168

(5) ترجمته في: أنوار المسالك/ العلوي/ ص 187-189، ترتيب المدارك/ القاضي عياض/ ج 3 ص 198، تهذيب التهذيب/ للنووي/

ج 6 ص 32، الديباج المذهب/ ابن فرحون/ ص

2- منهجه في رواية الموطأ: سار القعبي في روايته للموطأ على نهج واحد التزم فيه برواية كل ما سمعه عن الإمام مالك من احاديث وأقوال فقهية وتعليقات، وقد لاحظت بعضاً من الفروقات البسيطة بينه وبين رواية الليثي لعلها رادعة إلى اختلاف الفترة الزمنية بينهما.

ورواية القعبي هذه التي اعتمدا عليها أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي في كتابه الذي صنفه في بيان اختلاف روايات الموطأ وأسماء (مسند الموطأ) وطريقته فيه أنه يهتم قبل كل شيء بما يرويه القعبي عن مالك فيذكره بسنده إليه، ويجعله أصلاً يبين بعده ما يخالفه من الروايات، ويذكر كذلك ما لم يروه القعبي عن مالك موضحاً ذلك.

وقد قارن الإمام محمد بن العلوبي بين رواية يحيى الليثي ورواية القعبي فوجد بينهما اختلافاً بزيادة بعض الأحاديث، أو باختلاف اللفظ فقط، أو بزيادة أقوال وفتاوى لمالك، وقد عقدت أيضاً مقارنة بين هذه الروايات ولاحظت ما بينها من الاختلافات الذي سأظهره في الفصل الأخير من هذه الدراسة ومثال على ذلك:

عن عبد الله بن رافع - مولى أم سلمة - أنه سأل أبا هريرة عن وقت الصلاة؟ فقال أبو هريرة: أنا أخبرك (صل الظهر إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك، والمغرب إذا غربت الشمس، والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل)⁽¹⁾ الحديث رواه يحيى والقعبي، ولكن زاد القعبي هنا (فإن نمت إلى نصف الليل فلا نامت عينك)

(1) حديث صحيح، أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ج 1 ص 540، رقم الحديث: 1607

الفصل الثاني

أسباب اختلاف روايات الموطأ وآثارها

المبحث الأول: أسباب اختلاف الروايات: .

أولاً- أسباب عائدة إلى الإمام مالك.

1- طول الفترة الزمنية التي أتم فيها الموطأ.

2- شدة انتقاده للرواة وانتقائه للأحاديث.

ثانياً- أسباب عائدة إلى رواية الموطأ.

1- مدة الملازمة

2- درجة حفظ الرواة وضبطهم.

3- التوجه العلمي والفقهي للرواة.

4- اختلاف طريق الأخذ.

المبحث الثاني - الآثار المترتبة على اختلاف الروايات:

أولاً- الآثار المترتبة على اختلاف الأسانيد والامتون

ثانياً- الآثار المترتبة على اختلاف الأقوال الفقهية

المبحث الأول

أسباب اختلاف روايات الموطأ

عندما أتم مالك العمل على كتابه الموطأ في زمن -المهدي العباسي⁽¹⁾ أخذ يلقي الموطأ على أصحابه في مجالس الحديث فيتلونه منه سماعاً؛ ولم يكن تأليفه الكتاب ليعطيه للناس فينسخونه ويتداولونه بينهم، بل كان تعويله حينذاك على الإلقاء والسماع فقط،⁽²⁾ وكما كانت عادة العلماء من تلك الطبقة في تأليفهم أنهم كانوا يصنفون كتبهم لأنفسهم حتى يستعينوا بها في الإلقاء؛ كذلك وينقص منه بحسب ما يبدو له في كل دور من أدوار التسميع المختلفة فاختلفت بذلك نسخ الموطأ ترتيباً وتبويباً وزيادة ونقصاً، وإسناداً وإرسالاً على اختلاف مجالس المستملين⁽³⁾.

أولاً - أسباب عائدة للإمام مالك:

ومن هنا يظهر لدينا سببان رئيسان لاختلاف روايات الموطأ عائداً للإمام مالك وهما:

1 - مدة كتابته:

استغرق مالك فترة زمنية طويلة حتى أخرج كتابه الموطأ على الصورة التي وصلت إلينا، فقد استمر العمل على الموطأ من تلخيص وانتقاء وتنقيح قرابة الأربعين سنة، كما روى ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال: "عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً ما أقل ما تفقهون فيه!"⁽⁴⁾ وهذا يدل على مبلغ الجهد الذي بذله الإمام في جمع هذا الكتاب وتحريه في الرواية، وليس أدل من

(1) المهدي العباسي الخليفة أبو عبد الله محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي، ولد سنة 27هـ وكان جواداً معطاءً قرأ العلم وتأدب وتميز، توفي في محرم سنة 169هـ. ينظر سير الأعلام ج 13 ص 448.

(2) ينظر: التعليق الممجّد على موطأ محمد، اللكنوي، ج 1 ص 28

(3) ينظر: أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه زيادة ونقصاً، للدارقطني، ص 3-4

(4) التمهيد، لابن عبد البر، ج 1 ص 78

ذلك ما نقل عن مالك أنه روى مائة ألف حديث جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، فلم يزل يعرضها على الكتاب والسنة وينقحها ويهذبها حتى صارت خمسمائة⁽¹⁾.

وفي رواية لأبي نعيم⁽²⁾ عن أبي خنيد⁽³⁾ قال: أقمت على مالك فقرأت الموطأ في أربعة أيام، فقال مالك: " علم جمعه شيخ في ستين سنة أخذتموه في أربعة أيام؛ لا فقهتم أبداً"⁽⁴⁾ وقد يبدو أن هناك تعارض بين الروایتين، حيث قال مالك في الأولى: " كتاب ألفته في أربعين سنة"، وفي الثانية: " علم جمعه شيخ في ستين سنة"، غير أنه في الواقع لا يوجد أي تعارض، فالفاصل هنا بين التأليف والجمع فالتأليف شيء والجمع شيء آخر حيث أن مرحلة جمع الأحاديث تكون هي المرحلة الأولى ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التأليف والتدوين التي يكون العمل فيها على الاختيار والتخليص والتنقيح للأحاديث التي جمعها فقد بلغت هذه المدة أربعين سنة، فتكون مدة الجمع والتأليف معا بلغت الستين سنة، وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت روايات الموطأ تختلف عن بعضها قلة، وكثرة، وزيادة، ونقصا، وتقديما وتأخيرا في محتويات الكتاب بحسب الفترة الزمنية التي نسخت فيها كل رواية⁽⁵⁾.

نلاحظ أن الروايات التي أخذت في بداية تأليف الموطأ تكون واسعة وملئية بالأحاديث والآثار على خلاف الروايات التي أخذت في نهاية حياة مالك تكون منقحة وضيقة؛ فالتعويل هنا إذاً على آخر الروايات فهي تكون أكثر استقراراً وثباتاً حيث أن الإمام مالكاً يكون قد استكمل تعديلاته على الموطأ.

(1) ينظر: الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أحمد محرم الشيخ ناجي، ص269، نشر، الطبعة الخامسة

(2) أبو نعيم عبيد الله بن الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الاصبهاني الحداد، مفيد أصبهان في زمانه، ولد سن 463هـ، ينظر: تذكرة الحفاظ: 4/ 1265 - 1266، وسير الأعلام ج19 ص486

(3) أحمد بن خنيد أبو عبد الله الكندي الحلبي، سمع: أبا نعيم، وأبا اليمان، ويحيى الوحاظي، والحميدي وكان صاحب رحلة ومعرفة، ينظر: سير الأعلام ج13 ص489

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، ج6، ص331، نشر دار السعادة مصر، 1394هـ 1974 م

(5) ينظر: يحيى الليثي وروايته للموطأ، محمد حسن شرجيلي، ص81

2- شدة انتقاده للرواة وانتقائه للأحاديث:

الإمام مالك مكث فترة طويلة حتى أخرج الموطأ على الصورة التي هو فيها الآن، وكان خلال هذه الفترة بين جمع، وزيادة، وحذف، وتدقيق في الأحاديث والرواة؛ وهذا راجع إلى شدة انتقاد مالك للرجال وحرصه على عدم الرواية إلا عن الثقات وكذلك شدة انتقائه للأحاديث؛ وقد ساهم هذا الأمر في وقوع الاختلافات بين الروايات.

ومما يدل على تحريه أنه كان يحتاط في الروايات ويتشدد في ذلك فلا يأخذ الحديث إلا ممن يحفظ حديثه، ولا يحدث بكل ما سمع ويراعي بذلك مستوى الناس الذين يحدثهم حتى لا يحدثهم بما لا يعرفون، ومن ذلك أنه كان إذا شك في شيء من الحديث ترك التحديث به، قال الشافعي: "كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله"⁽¹⁾ وكان يقول "إذا جاءك الحديث عن مالك فشد يدك عليه"⁽²⁾، هذا يبين مدى اهتمام مالك بالحديث وانتقائه له وحرصه عليه وقد أجاد ابن عبد البر في وصفه فقال: "معلوم أن مالكا كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادا للرجال وأقلهم تكلفا وأتقنهم حفظا فلذلك صار إماما"⁽³⁾،

وكذلك من احتياظه اختصاصه بعض طلابه بالرواية خاصة طلابه المؤتمنين⁽⁴⁾ ومن شدة انتقاده للرجال فقد التزم بذكر الثقات من الرجال؛ حتى كان نكر الرجل في الموطأ حكما عليه بالتوثيق، قال الإمام أحمد: "ما روى مالك عن رجل إلا وهو ثقة"⁽⁵⁾، وروي عن ابن أبي أويس أنه قال "سمعت خالي مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين فانظروا ممن تأخذون دينكم"⁽⁶⁾، وقال بشر بن عمر⁽⁷⁾: "سألت مالكا عن رجل فقال: رأيت في كتبي؟ قلت: لا، قال:

(1) التمهيد، ابن عبد ابر، ج 1 ص 63

(2) المصدر السابق ص 64

(3) المصدر نفسه ص 65

(4) ينظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص 11

(5) بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن المبرد، ص 193

(6) الانتاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر، ص 64

(7) بشر بن عمر أبو محمد الزهراني البصري، الامام الحافظ الثقة وثقه ابن سعد وقال حاتم صدوق، توفي في البصرة سنة 207 هـ

ينظر: سير الاعلام ج 17 ص 136

لو كان ثقة رأيته في كتبي" (1) وقال مُطَرَف بن عبد الله (2): " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَدْرَكْتُ بَبِلْدَنَا هَذَا، يَعْنِي الْمَدِينَةَ، مَشِيخَةً لَهُمْ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ، يُحَدِّثُونَ، فَمَا كَتَبْتُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثًا قَطُّ قُلْتُ: لِمَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ مَا يُحَدِّثُونَ" (3)، هذا كله يدل يدل على أن مالكا لم يرو إلا عن الثقات، إلا استثناءات بسيطة كما روى ابن معين: " كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية" (4)، غير أن مالكا لم يخرج لأبي أمية في موطنه إلا حديثاً واحداً ولم يكن من شيوخه الذين أكثر عنهم الرواية؛ يقول ابن عبد البر في أبي أمية: "كان مؤدباً وكان حسن السميت (5) غرّ مالك منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، ولم يخرج منه حكماً في موطنه، وإنما أخرج له من مرفوع الأثر حديثاً واحداً ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً فيه..." (6) وهذا لأن مالكا كان أعلمهم بمن كان من رجال المدينة دون غيرهم لأنه لأنه لم يغادر المدينة قط، وهذا الراوي لم يكن من المدينة، وكان سفيان بن عيينة يقول: (من نحن عند مالك ! إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر الشيخ إن كان مالك كتب عنه وإلا تركناه) (7)، (من تركناه) (7)، فمن شدة تحريه وانتقائه للرجال جعل من المحدثين يتقون في الراوي الذي روى عنه ويقدمونه

من هنا يظهر لنا أن مالكا كان طيلة الفترة التي كتب فيها موطأه بين نظر في الأحاديث وصحتها، وبين تدقيق في الرواة وأحوالهم؛ الأمر الذي جعله يزيد وينقص من الأحاديث، وأحياناً يرى من الراوي مالا يرضيه فيترك التحديث عنه، وهذا بلا شك سبب الاختلاف بين الروايات على حسب الرواة الذين كانوا يكتبون الموطأ.

-
- (1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ص110، نشر: دار الفكر بيروت، ط: الثالثة
(2) مطرف بن عبدالله بن الشخير أبو عبدالله الحرشي العامري البصري الامام القدوة الحجة، حدث عن عل وعمار وعائشة .رضي الله عنهم . وكان ثقة له فضل وعقل وورع وأدب، قيل أنه توفي سنة 86، ينظر: سير الاعلام، ج 7، ص209
(3) المصدر نفسه، ص103
(4) مختصر الكامل في الضعفاء، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، ج1 ص602
(5) (سمت) السكينة والوقار والهيئة، وإنه لَحَسَنُ السَّمْتِ أَي حَسَنُ الْقَصْدِ وَالْمَذْهَبِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، لسان العرب مادة (س م ت).
(6) التمهيد، ابن عبد البر، ج 20 _ ص65
(7) مسند الموطأ، الجوهري، ص100، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى 1997

ثانياً - أسباب عائدة إلى رواية الموطأ:

الإمام مالك كان مقصد طلاب العلم ورواة الحديث ليأخذوا منه الموطأ سماعاً مباشراً؛ فاختلّفوا في المدة التي أخذوا فيها الموطأ وعدد المرات التي سمعوه فيها، منهم من سمع الموطأ سبع عشرة مرة، ومنهم من سمعه عليه في ثمانية أشهر أو أكثر أو أقل، ومنهم من جالسه نحو ثلاث سنوات أو أشهر معدودة، ومنهم من سمعه عليه في أول تأليفه ومنهم من سمعه في أيام هرمه، ومنازل هؤلاء الرواة تتفاوت فهما وحفظاً وضبطاً، وقوة وضعفاً، فكان نتاج ذلك هذا العدد الكبير من الروايات مع تلك لاختلافات الكبيرة بينها؛ وضابط هذه الروايات أن ما اتفق عليه الرواة يكون في الذروة من الصحة عن مالك، ومواضع اختلافهم وانفرادهم متنازلة المنازل حسب ما لهم من المقام في كتب الرجال (1).

وعلى ما تقدم نخلص إلى أن أسباب اختلاف الروايات العائدة إلى الرواة راجعة إلى ثلاثة أمور رئيسة هي

1 - مدة الملازمة:

كان الرواة عن مالك يختلفون في ملازمتهم له بحسب شواغلهم وعلاقتهم، ويتفاضلون بكثرة الملازمة وقتها؛ فبعضهم يلازمه السنوات الطوال، وبعضهم السنوات المعدودة، وبعضهم الأشهر المحدودة (2).

وهذا يظهر واضحاً عند أصحاب الروايات الثلاثة، فكل رآوا اختلفت المدة التي لازم فيها مالك حتى أخذ عنه الموطأ؛ فهذا عبد الله القعنبى قد لازم مالك قرابة الثلاثين سنة أخذ فيها الموطأ، فقد روي عنه أنه قال: "اختلفتُ إلى مالك ثلاثين سنة ما من حديث في الموطأ إلا لو شئت لقلت سمعته مراراً" (3).

(1) أحاديث الموطأ/ الدارقطني/ ص4-5

(2) أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك/ محمد بن علوي المالكي/ ص42

(3) سير أعلام النبلاء/ الذهبي/ ج 19 - ص239

وأما يحيى الليثي فكما علمنا أنه لازم مالك في آخر حياته وأخذ عنه الموطأ، فكانت روايته آخر الروايات عرضاً على مالك، ومحمد بن الحسن أخذ الموطأ عن مالك في ثلاث سنين، كما قال " أقمت على باب مالك ثلاث سنين وسمعت منه أكثر من سبعمائة حديث " وغيرهم من أصحاب الروايات كذلك اختلفت مدة ملازمتهم لمالك وأخذهم لعلمه؛ فهذا ابن القاسم قد صحب مالكا عشرين سنة، وتفقه عليه وكتب عنه علما كثيرا⁽¹⁾، وقال الشافعي: لازمتُ مالكا تسعة أعوام⁽²⁾.

والتساؤل الذي أطرحه هنا: هو أي المعايير التي نعول عليها في جودة الرواية، هل هي طول مدة الملازمة أم قلتها؟ وهل الرواية في آخر حياة الإمام أفضل أم الرواية في أول حياته؟

بالنظر في الروايات والتأمل فيها لاحظت أمورا أعطت للروايات شهرتها وتداولها في الأوساط العلمية؛ فمثلاً بالنظر إلى أشهر رواية للموطأ وهي رواية يحيى الليثي وجدت أن الليثي قد لازم مالكا في آخر حياته وأخذ عنه الموطأ في تلك الفترة فكانت روايته آخر العروض للموطأ على مالك، فهذا ما أعطى لرواية يحيى مكانتها بين العلماء، إذ أن آخر السماع أولى بالأخذ وأصح

وقد يكون سبب شهرة الرواية هو كثرة التعليقات والزوائد التي عليها، كما هو الحال في رواية الشيباني، وكذلك طول فترة الملازمة لها دور كبير في اشتهار الرواية وصحتها كما لاحظت طول المدة التي مكثها القعنبى ملازماً لمالك

2 - درجة ضبط وحفظ الراوي:

إن رجال الحديث ورواته يتفاوتون ويختلفون في درجة حفظهم وضبطهم، وهذا الأمر يؤدي إلى اختلاف درجة صحة الحديث ودرجة الثقة في الرواية، يقول ابن حجر: " ومعرفة ما يتمتع به كل راوٍ من رواة الحديث ليس بالسهل، كما أن أقوال العلماء تختلف في الرجل

(1) ينظر: أنوار المسالك/ ص164

(2) روائع لشافعي رحلة العمر مع عبقري الأمة،

الواحد، فمنهم المتشدد والمعتدل والمتساهل؛ وهذا الاختلاف في الحكم على الراوي ترتب عليه الاختلاف في الحكم على الحديث صحة أو حسناً أو ضعفاً أو كونه موضوعاً⁽¹⁾ وهذا هو حال رواة الموطأ يتفاوتون حفظاً وضبطاً وقوة.

كما جاء في مقدمة أحاديث الموطأ: (ومنازل هؤلاء المستلمين تتفاوت فهما، وضبطاً، وضعفاً وقوة، فتكون مواطن اتفاقهم في الذروة من الصحة، ومواضع اختلافهم، وانفرادهم متنازلة المنازل إلى الحضيض حسب مالهم من المقام في كتب الرجال)⁽²⁾.

بالتالي جعل الدارقطني من أسباب اختلاف الروايات درجة حفظ الراوي وضبطه، وجعل معيار صحة الرواية وقبولها في مواطن اتفاقهم واختلافهم؛ حيث كان مواضع اتفاقهم في الدرجة العليا من الصحة، وأما مواضع اختلافهم وانفرادهم فالحكم هنا بالرجوع إلى كتب الرجال، ومعرفة منازل رواة الموطأ في هذه الكتب من حيث القوة والضعف والحفظ.

إذا فإن درجة الرواة ومراتبهم لها تأثير كبير في قبول أو رد أو تقديم رواية الراوي وزيادته، لذلك يجب مراعاة مقاماتهم في كتب الرجال من حيث التعديل والتوثيق، وملاحظة منازلهم واختلافها وتفاوتها، فإنهم يتفاوتون فهماً، وضبطاً، وحفظاً⁽³⁾، وقد نبه المؤلفون في علم الرجال إلى ذلك واختار كل محدث من أصحاب الصحاح والسنن رواية معينة، فقد اختار أحمد بن حنبل في مسنده رواية ابن مهدي، والبخاري اعتمد رواية التنيسي، وأبو داود رواية القعنبی، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد؛ وهذا ليس على الإطلاق ولكن الأغلب⁽⁴⁾.

وفي مقدمة الرواة ضبطاً: الإمام الشافعي، يليه القعنبی، ثم التنيسي، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، ويحيى بن بكر، ويحيى الليثي.⁽⁵⁾

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ص3، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية بيروت

(2) أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه، للحافظ أبي الحسن الدارقطني، ص4

(3) ينظر: أنوار المسالك، محمد بن علوي، ص44.

(4) ينظر: مقدمة شرح الزرقاني على موطأ مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني

(5) الموطآت، نذير حمدان، ص85

وليس هذا بالاتفاق فقد اختلف أغلب علماء الرجال في درجة ثقة رواية الموطأ على عدة أقوال منها:

قال أحمد بن حنبل: " كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأنني وجدته أقومهم فيه"⁽¹⁾

وهذا رأي الإمام أحمد وتصريح منه أن الشافعي أثبت رجال الموطأ، وعند علماء الشافعية أن أجل وأصح الأسانيد هي: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فقيل: أين ابن وهب والقعنبي ولهما فضل الملازمة الشديدة لمالك؛ وقد أجاب علماء الشافعية عن ذلك بأنه بالنسبة للإمامة فلا شك أن الشافعي أجل منهما، أما بالنسبة للرواية والضبط والحفظ والإتقان، المبنية على طول الملازمة فلا شك أن القعنبي وابن وهب أجل منه لشدة ملازمتيهما للإمام مالك.⁽²⁾

وقال ابن خزيمة: سمعت نصر بن مزروق يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: " أثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي" وكذا أطلق ابن المديني والنسائي أن القعنبي أثبت الناس في الموطأ⁽³⁾. فلكل الفضل تبعاً لما حازه من فضل الملازمة أو إعجاب مالك به، وشهادة أهل زمانه له بالثقة والضبط.

وفي الديباج قال النسائي: " ابن القاسم ثقة رجل صالح، سبحان الله ما أحسن حديثه وأصح عنه مالك، ليس يختلف في كلمة ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم"⁽⁴⁾.

(1) (1) الارشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، ج1 ص231، تحقيق: محمد سعيد، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الاولى 1409هـ

(2) ينظر: شرح صحيح البخاري، عبد الكريم الخضير ن ج15 ص20

(3) مقدمة شرح الزرقاني على موطأ مالك

(4) الديباج المذهب، ابن فرحون،

وقال وكيع في أبي مصعب الزهري: " هو من أهل الثقة في الحديث، وقد قدمه الدارقطني في الموطأ عن يحيى بن بكير "(1).

وقال محمد بن عبد الحكم: " أثبت الناس في مالك ابن وهب، وهو أفقه من ابن القاسم "(2) وقال أبو حاتم الرازي في ابن وهب: " هو صدوق صالح الحديث "(3)

وقد اختلف علماء الرجال في محمد بن الحسن فقد تشدد بعضهم فيه وتساهل البعض الآخر فقد جاء عن أبي داود: " أنه لا شيء لا يكتب حديثه "، وقال ابن معين عنه: " ليس بشيء فلا تكتب حديثه "، وقال عنه ابن المديني: " محمد بن الحسن صدوق "، وقال عنه الذهبي: " لينه النسائي وغيره، وقال عنه: كان قويا في مالك " وإذا كان مجمد بن الحسن قويا في مالك فإنه لا يضر روايته للموطأ أن يكون ليناً في غيره "(4)، وهذا ما يظهر الاختلاف بين العلماء في الرجل الواحد؛ من حيث تثبيته وتقويته وتضعيفه، ولعل هذا راجع الى التوجه العلمي لرواة الحديث فكما قال الذهبي عن محمد بن الحسن أنه قوي في مالك فلا يضر ضعفه في غيره.

واختلف العلماء كذلك في درجة حفظ وضبط سويد بن سعيد الحدثاني؛ قال عنه الذهبي: "سويد بن سعيد الحدثاني شيخ مسلم محدث نبيل له مناكير "(5)، وقال النسائي: " ليس بثقة " وقال البخاري: " عمي وكان يقبل التلقين "، وقواه الدارقطني وقال عنه البغوي: كان من الحفاظ "(6).

بالتالي نلاحظ أن علماء الرجال لم يتفقوا في درجة الحفظ والثقة في رواة الموطأ، بل اختلفوا فيهم كل حسب ما يراه من معايير وشروط الضبط لديه، وقد يكون اختلافهم في توثيق الراوي بناء على الزمن الذي وجد به الراوي؛ فيكون الراوي ثقة عند من وثقه بالنسبة لأهل زمانه،

(1) أنوار المسالك، العلوي،

(2) الديباج المذهب، ابن فرحون ص215

(3) الجرح والتعديل، الرازي، ج5 ص190

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي،

(5) المغني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص290، نشر دار الكتب العلمية بيروت،

(6) المصدر نفسه.

وهذا الاختلاف في درجة الحفظ والفهم والضبط للرواة بلا شك أن له تأثيراً كبيراً في وجود الاختلافات بين الروايات فليس الحافظ والمدقق في حديث شيخه كمن هو أقل منه في الحفظ والتركيز والضبط.

3- التوجه العلمي والفقهي لصاحب الرواية:

لما تعدد رواة الموطأ واختلفت توجهاتهم، وأجناسهم من مختلف أقطاب العالم، وجد منهم المحدث والفقهي والمفتي والراوي؛ وهذا ما أقصد به اختلاف التوجه العلمي، وهذا التوجه يعتبر عاملاً أساسياً في اختلاف الروايات من حيث الاهتمام بالأحاديث والأقوال الفقهية والتعليقات، فإن كان صاحب الرواية مثلاً مالكيًا فإننا نجد في روايته أكثر اعتناء بأقوال مالك وفتواه وكل ما يصدر عنه من اجتهادات؛ وهو ما نجده واضحاً في رواية يحيى الليثي، ورواية أبي مصعب الزهري، لأنهما ملتزمين بمذهب مالك⁽¹⁾، فنجدهم متابعين لمالك أشد المتابعة فيما يصدره من أحكام وأقوال فقهية وتعليقات على الأحاديث والآثار التي يرويها في موطأه، فصارت روايتهما من أهم روايات الموطأ، وأكثرها مقصداً لمن أراد البحث والوقوف على معالم، وأصول المذهب المالكي، وهذه بعض الأمثلة من رواية الليثي: (قال يحيى: قال مالك: مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، في وقت الفطر والأضحى أن الإمام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مُصَلَّاه، وقد حلت الصلاة)⁽²⁾، (قال يحيى: قال مالك: وحديث القاسم بن محمد عن صالح ابن خواتٍ، أحبُّ ما سمعتُ إليَّ في صلاة الخوف)⁽³⁾، وغيرها الكثير مما نجده واضحاً من تعليقات في هذه الروايات.

وأما إذا كان صاحب الرواية فقيهاً في غير مذهب مالك، كما في رواية محمد بن الحسن الشيباني فإننا نلاحظ؛ اهتمامه بالأقوال الفقهية، والتعليقات على الأحاديث بذكر قوله واجتهاده، وقول مذهبه في المسألة، وموافقته أو مخالفته لمذهب مالك. ومن ذلك: (في باب: غسل اليدين في الوضوء: قال محمد: وهذا حسن، وهكذا ينبغي أن يفعل، وليس من الأمر الواجب الذي إن

(1) ينظر: يحيى الليثي وروايته للموطأ/ محمد بن حسن شريحيلي/ ص108/ نشر جامعة قزوين/ ط 1416 - 1995

(2) الموطأ، رواية الليثي، باب: عدو الإمام يوم الفطر وانتظار الخطبة، ص256، ورواه عن مالك أيضاً أبو مصعب الزهري.

(3) الموطأ، رواية الليثي، باب: صلاة الخوف، ص259، ورواه كذلك عن مالك أبو مصعب الزهري.

تركه تارك أثم؛ وهو قول أبي حنيفة⁽¹⁾، (في باب: صدقة الزيتون: قال محمد وبه تأخذ -يريد قول مالك-، إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يلتفت في هذا إلى الزيت، إنما ينظر إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة: ففي قليله وكثيره العشر)⁽²⁾، (في باب دية الخطأ: قال محمد: "ولسنا تأخذ بهذا، ولكننا تأخذ بقول عبد الله بن مسعود، وقد رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم -أنه قال: " دية الخطأ أخماس... " وقول أبي حنيفة مثل قول ابن مسعود)⁽³⁾، وغيرها الكثير من الزيادات الفقهية في رواية محمد والتي سنقف عليها في الفصل الأخير.

وأما إن كان الراوي محدثاً فقط فإنه لا يبالي بذكر الأقوال والتعليقات الفقهية بل يكتفي بإيراد الأحاديث كما ذكرها مالك؛ وهذا ما نراه واضحاً في رواية القعنبي ورواية سعيد بن سويد الحدثاني⁽⁴⁾.

وهذا لا مأخذ عليه لأنه أمر طبيعي يفيد في المقارنة وفهم الدليل، والأساس واحد وهو الحديث الشريف والهدف واحد وهو العناية بهذا المصدر التشريعي؛ فوجد هذا التنوع وهذه التوجهات وكلها تصب في خدمة الحديث الشريف وحفظه.

4- اختلاف طرق أخذ الرواية:

كما ذكرنا أن رواية الموطأ تعددوا وبلغوا حد الكثرة، وكذلك فقد اختلفت طرقهم في أخذ الحديث عن مالك، وأن طرق أخذ الحديث تختلف وتتنوع وتختلف مراتبها وأعلى طرق الأخذ هي السماع المباشر من الشيخ ثم القراءة على الشيخ ثم الإجازة...⁽⁵⁾

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب: غسل اليدين في الوضوء، ص34

(2) المصدر نفسه، باب: صدقة الزيتون، ص115

(3) المصدر نفسه، باب: دية الخطأ، ص209

(4) ينظر: يحيى الليثي وروايته للموطأ، محمد بن حسن شرجبيلي، ص108

(5) ينظر إلى التمهيد ص2. 3 طرق تحمل الرواية

ولاشك أن اختلاف طرق أخذ الرواية له أثر في وقوع الاختلافات بين الروايات تبعاً لمرتبة طريقة الأخذ فمن أخذ الموطأ عن مالك سماعاً مباشراً أو قراءة على مالك أثبت وأوثق ممن أخذه عنه مناولة أو إجازة

وكان مالك معتمداً على السماع المباشر في مجلسه، ولا يسمح بقراءة الموطأ عليه، إلا لمن فهم العلم، وجالس العلماء⁽¹⁾، وكان ممن سمح لهم مالك بالقراءة عليه الامام الشافعي لشدة إعجابه به، جاء في كتاب روائع الشافعي: (قال مالك: يا محمد إنه سيكون لك شأن من الشأن، إن الله - تعالى - قد ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية؛ فإذا جاءك الغد تجيء مصطحباً معك ما تقرأ به، وطلب منه أن يأتي بمن يقرأ له كتاب الموطأ لصغر سنه، ولكن الشافعي جاءه في اليوم الثاني وبدأ يقرأ عن ظهر قلب والكتاب معه؛ فكلماً قرأ قليلاً شعر بالهيبة من الامام مالك وأراد أن يقطع القراءة ولكن مالك أعجبه قراءته المتفتنة فقال: زد يا فتى، حتى قرأ عليه الموطأ في أيام يسيرة)⁽²⁾ وكان الشافعي يقول: (قرأت الموطأ على مالك ولم يكن يقرأ على مالك إلا من فهم العلم وجالس أهله وكنت قد سمعت من ابن عيينة)⁽³⁾ وقد ذكر أن محمد بن عبد الله الأنصاري⁽⁴⁾ أخذ الموطأ عن مالك كتاباً، وإسماعيل بن إسحاق أخذه عنه مناولة، أما أبو يوسف فرواه عن رجل عنه، ودكر أيضاً أن هارون الرشيد قد ذهب مع مالك إلى منزله ليسمع منه الموطأ، وأخذ معه ولديه الأمين والمأمون لسماع الموطأ عن مالك⁽⁵⁾ وكما علمنا عن يحيى الليثي أنه سمع الموطأ عن مالك إلا ثلاثة أبواب أخذها عن تلميذه سحنون

(1) الموطأ، بتحقيق الاعظمي، ص47

(2) روائع الشافعي رحلة العمر مع عبقرى الامة، ص5

(3) أدب الإملاء والاستملاء، عبد الكريم السمعاني، ص94، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى 1401

(4) الامام العلامة المحدث، الثقة، قاضي البصرة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، بن المثنى، بن عبد الله، بن أنس بن مالك، الانصاري الخزرجي، ثم النجاري البصري، وثقه ابن معين، وقال حاتم صدوق توفي سنة 215، ينظر: سير الأعلام، ج9

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على اختلاف الروايات

مما لا شك فيه أن هذه الاختلافات الظاهرة بين روايات الموطأ كان لها آثار واضحة على عدة مستويات، سواء بالنسبة لأحاديث الموطأ وقوتها، أو بالنسبة للفقهاء المالكي وتوازنه، أو بالنسبة لرواية الموطأ وأمانتهم في نقل ما أخذوه عن إمامهم، لذلك سندرس هذه الجوانب وما ترتب عليه.

أولاً - الآثار المترتبة على اختلاف الأقوال الفقهية:

من الآثار المترتبة على اختلاف الأقوال الفقهية بين روايات الموطأ هو بيان اختلاف المذاهب الفقهية، وهذا يظهر بوضوح في دراسة رواية محمد بن الحسن الشيباني حيث أنه يتبنى مذهب أهل العراق ويظهر آراء مذهبه مخالفاً أو موافقاً لمذهب مالك.

لذلك فهذا له فوائد كبيرة لمن أراد المقارنة بين آراء أهل العراق وآراء أهل المدينة ومعرفة أدلة الفريقين⁽¹⁾، ومن أمثلة هذه المسائل الخلافية:

في زكاة الحلي: والذي اختلفوا فيه من الذهب هو الحلي فقط، وذلك أنه ذهب فقهاء الحجاز مالك والليث والشافعي إلى أنه لا زكاة فيه إذا أريد للزينة واللباس، وقال أبو حنيفة وأصحابه: فيه الزكاة. والسبب في اختلافهم تردد شبهه بين العروض المقصود منها المنافع أولاً وبين التبر⁽²⁾ والفضة المقصود منها المعاملة في جميع الأشياء، فمن شبهه بالعروض قال ليس فيه زكاة، ومن شبهه بالتبر والفضة قال فيه الزكاة.⁽³⁾

(1) ينظر مقدمة أحاديث الموطأ، للدارقطني، ص5

(2) التبر: ما كان من الذهب غير مضروب، فإن ضرب دنانير فهو عين، وقال ابن فارس التبر ما كان من الذهب والفضة غير

مصوغ ن المصباح المنير مادة (ت ب ر)

(3) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، ج 1/ ص251، مطبعة مصطفى الباني، الطبعة الرابعة 1395 هـ / 1975م

وقد علق محمد بن الحسن على أحاديث الموطأ: "أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عائشة كانت تلي بنات أخيها، يتامى في حجرها، لهن حلي فلا تخرج من حليهن الزكاة" (1)

" وأخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يحلي بناته وجواريه فلا يخرج من حليهن الزكاة" (2).

قال محمد: " أما ما كان من حلي لؤلؤ وجوهر فليست فيه زكاة على كل حال إلا أن يكون للتجارة، وأما ما كان من ذهب أو فضة ففيه الزكاة على كل حال، إلا أن يكون ذلك ليتيم أو يتيمة لم يبلغا فلا يكون في مالهما زكاة" (3).

والخلاف في هذه المسألة مشهور ولكل فريق أدلته وآثاره التي بنى عليها قوله، وظاهر القول في هذه المسألة ما قاله الباجي: " وهذا مذهب ظاهر بين الصحابة -يريد مذهب مالك ومن وافقه - وأعلم الناس به عائشة، فإنها زوج النبي - صلى الله عليه وسلم .، وحكم حليها لا يخفى عليه امره في ذلك، وعبد الله بن عمر فإن أخته حفصة كانت زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - وحكم حليها لا يخفى على النبي - صلى الله عليه وسلم .، ولا يخفى عليها حكمه فيه" (4)، وهذا هو أصل مذهب مالك فهو يرجح ويقدم عمل أهل المدينة من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - فهم أدرى وأعلم بالأحكام من غيرهم، وكلهم ثقة حجة عدول.

وقد استند الأحناف في قولهم بوجوب الزكاة في الحلي بعموم الأدلة القاضية بوجوب الزكاة في الذهب والفضة، وكذلك بمجموع الأحاديث الصحيحة ومنها: ما رواه الترمذي بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سوارين من ذهب، فقال لهما (أتؤديان زكاته؟) قالتا: لا، قال لهما رسول الله صلى الله

(1) حديث صحيح أخرجه مالك في الموطأ وابن شيبه في مصنفه (3/ 45) ، والشافعي في مسنده (1/ 626)

(2) حديث صحيح أخرجه مالك في الموطأ رواية الشيباني باب زكاة الحلي 330، السنن الكبرى: 4/ 138

(3) الموطأ، رواية محمد بين الحسن، كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي

(4) المنقلى، للبايجي، ج2/ ص107

عليه وسلم: (أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟) قالتا: لا، قال: (فأديا زكاته) (1) وحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرأى في يدي فتحات من ورق⁽²⁾، فقال: (ما هذا يا عائشة؟) فقلت: صنعتين لك يا رسول الله، فقال: (أتؤدين زكاتهن؟) قلت: لا أو ما شاء الله، قال: (هو حسبك من النار) (3).

فالتعارض بين الأدلة في هذه المسألة أدى إلى وقوع الخلاف فيها، وللعلماء طرقهم في النظر في الأدلة وترجيحها أو الجمع بينها للخروج من دائرة الخلاف، وهذا يجري على كل المسائل الخلافية⁽⁴⁾.

والشاهد في حديثنا عن الآثار المترتبة على اختلاف الروايات هو: معرفة والوقوف على أقوال المذهبيين ومعرفة أدلتهم، ومما لا شك فيه أنه تتأتى لنا فوائد جمة من دراسة الاختلاف، وهو معرفة أصول المذاهب وطريقة كل مذهب في استنباط الأحكام ومنهجهم في نقد الأحاديث وردّها وقبولها وتقرير الأحكام عليها.

وتعد رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة من أكثر روايات الموطأ التي تحتوي على هذه الاختلافات في الأقوال الفقهية، فهو يتبنى المذهب الحنفي لذلك نجده يورد قوله وقول مذهبه سواء كان موافقا أو مخالفا لمذهب مالك، فمن خلال تتبعها نستطيع الوقوف على مواطن الاختلاف بين المذهبيين.

كما في مسألة نكاح المُحرّم فقد علق محمد بن الحسن بعد أن ذكر أحاديث مالك بقوله: (قد جاء في هذا اختلاف، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة والعراق نكاحه، وروى (عبد الله بن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة بنت الحارث وهو مُحَرّم)⁽⁵⁾، فلا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(1) حديث حسن، رواه الترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الحلي، ج 2 ص 22

(2) فتحات من ورق أي خواتم من فضة.

(3) الحديث صحيح أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ وزكاة الحلي، ج 2 ص 95.

(4) تفصيل هذه المسألة ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، والمنقلى للباقي، وشرح الزرقاني على الموطأ

(5) حديث صحيح، رواه البخاري، كتاب النكاح، الحديث: 5114، ومسلم، كتاب النكاح، الحديث: 48

ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم بأساً، ولكنه لا يُقبل ولا يمس حتى يُحل، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا⁽¹⁾، فقد بين محمد بن الحسن الاختلاف الفقهي في هذه المسألة، بين المذاهب الفقهية، وصار من السهل الرجوع إلى أقوال العلماء في المسألة ومعرفة أدلتهم ومقارنتها.

ثانياً - الآثار المترتبة على اختلاف المتون والأسانيد:

إن معرفة الاختلافات التي تقع في الأسانيد والمتون له أهمية وأثر كبير في تمييز الحديث الصحيح من السقيم؛ فإن معرفة اختلافات الاسانيد والمتون هو لب القضايا في علم الحديث وأكثرها رفعة وغموضاً.

والنظر العميق للتعرف على اختلافات الأسانيد والمتون له أهمية بالغة للفقهاء فضلاً عن المحدث؛ فدراسة الاختلافات والترجيح بينها على حسب المرجحات، والقرائن المحيطة بالحديث تمكن الفقيه والمحدث من معرفة هل هذا الحديث صالح للاحتجاج به أم لا؟⁽²⁾

1: اختلاف السند:

أ - مفهوم السند: السند: هُوَ الإخبار عن طريق المَثْن،⁽³⁾ والمراد بالسند أو الإسناد هنا: هُوَ سلسلة الرواة الَّذِينَ نقلوا الْحَدِيثَ واحداً عن الآخر، حَتَّى يبلغوا بِهِ إلى قائله⁽⁴⁾.

ب - أهمية السند: للسند أهمية كبيرة في علم الحديث، وهو خصيصة من خصائص هذه الأمة لم تؤتى لغيرها من الأمم، وقد أسند الحطيب البغدادي قوله: "إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَشَرَفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّمِ كُلِّهَا، قَدِيمُهُمْ وَحَدِيثُهُمْ إِسْنَادٌ... وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنْصُ الْحَدِيثَ مِنَ الثِّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ حَتَّى تَنْتَهِيَ أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ فَالْأَضْبَطَ،

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب المحرم يتزوج، ص 141

(2) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء/ ماهر الفحل/ ص 45-50/ نشر دار الكتب العلمية بيروت/ 1430 . 2009

(3) ترتيب الراوي، للسيوطي، ج 1 ص 27

(4) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 144

والأطول مجالسةً لمن فوقه ممن كان أقل مجالسةً. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط، والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدلاً. فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة" (1). فقد أوضح الخطيب مدى الجهود المبذولة من علماء هذه الأمة في التحري والتثبت من إسناد الحديث، فقد أدرك المحدثون منذ الصدر الأول في الإسلام أهمية السند بالنسبة للحديث؛ إذ لا يمكن الحكم على صحة الحديث إلا بثبوت سنده، ولولا الإسناد واهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - واختلط بها ما ليس منها، ولما استطعنا تمييز صحيحها من سقيمها؛ فغاية دراسة الإسناد هو معرفة صحة الحديث وضعفه، فمدار قبول الحديث غالباً على إسناده (2).

لذلك فقد بذل المحدثون الوسع في التحري والبحث والتدقيق في رجال الحديث والنظر في أحوالهم للتأكد من ضبطهم وعدالتهم، ليس هذا فحسب بل جابوا الآفاق ورحلوا بين الأقطار بحثاً عن الأحاديث وطلباً للأسانيد، وتنقيباً عن الرجال، ولعل كتاب الرحلة في طلب الحديث (3) للخطيب البغدادي خير شاهد على ذلك.

ج- اختلاف الأسانيد بين روايات الموطأ:

من الاختلافات التي لاحظناها بين روايات الموطأ اختلافهم في إسناد الحديث من أمثلة ذلك: ما رواه مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (إن بلالاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم) (4).

روي هذا الحديث مرسلًا في رواية يحيى وأكثر روايات الموطأ، ورواه القعنبى متصلًا في روايته حدثنا القعنبى، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله - ابن عمر - عن أبيه، أن

(1) شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، ص 70

(2) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل، ص 86

(3) كتاب الرحلة في طلب الحديث: كتاب قيم من كتب البغدادي إذ أورد فيه قصصاً وأخبار المحدثين في رحلاتهم في طلب الحديث، وأيد كتابه بأحاديث وأثار تدلل على ذلك وترغب فيه، ن، طبع الكتاب في دار الكتب العلمية بيروت سنة 1975 وحققه: د. نور الدين عتر.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، ح: 620، ومسلم، كتاب الصيام، ح: 1092

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (إن بلالاً يُنادي بليل فكلوا واشربوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم)⁽¹⁾.

وما لاحظته هنا أن القعنبى أورد الحديث مرسلًا، ثم أعاد ذكره موصولًا، وهذا يفسر أن أغلب رواة الموطأ رووه مرسلًا؛ أي أن الزيادة كانت من عند القعنبى، وأن مالكا رواه مرسلًا، نظرًا لاحتجازه بالحديث المرسل وقبوله له، خصوصًا من كان من الرواة من أهل المدينة لأنه أعلم بهم من غيره، وهنا يظهر لنا من الرواة من يتصرف في روايته ممن يثبت روايته كما سمعها دون زيادة أو نقص على شيخه.

2- الاختلاف في المتون:

تعددت الاختلافات في المتون بين روايات الموطأ، بتغيير بعض الكلمات أو زيادتها أو حذفها، وهذه الاختلافات قد تؤدي إلى اختلاف في الأقوال والآراء الفقهية نظرًا لاختلاف معاني بعض الكلمات وعدم القدرة على تحديد المراد منها، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف المتون هي: رواية الحديث بالمعنى، وتعدد طرق الحديث.

أ- رواية الحديث بالمعنى عند الإمام مالك:

كما علمنا أن مالكا كان شديد الاعتناء بالنص وحريصاً على الرواية فكان لا يجيز الرواية بالمعنى في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دون غيره من أقوال الصحابة والتابعين بشرط ألا يخل ذلك أو يغير من المعنى نقل الخطيب البغدادي عن مالك قوله: " كل حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يؤدي على لفظه، وعلى ما روي، وما كان عن غيره فلا باس إذا أصاب المعنى"⁽²⁾.

وروى أيضاً قول أشهب: سأل مالكا عن الأحاديث يقدّم فيها ويؤخر والمعنى واحد، فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإنني أكره ذلك، وأكره أن يزداد فيها

(1) الموطأ، رواية القعنبى، باب النداء في السفر

(2) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص188

وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلا أرى بذلك بأساً إذا كان المعنى واحد (1).

فقول مالك واضح في عدم قبوله للرواية بالمعنى وكرهه لذلك إلا في غير حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غير أنني وقفت على قول للدكتور بشار عواد؛ يرى فيه أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في المتون بين الروايات هو أن الإمام مالك كان يروي الحديث بالمعنى، فيقول: " أما اختلاف الموطأ فيعود فيما نرى إلى سببين رئيسين يتصل أحدهما بالآخر، الأول: اختلاف الأزمنة التي أخذ فيها كل راوٍ روايته...، والثاني: جواز رواية الحديث بالمعنى...، والحق أن الموطأ من الأمثلة الواضحة على جواز رواية الحديث بالمعنى، وعدم الالتزام الكامل بالألفاظ وتسلسلها بين رواية وأخرى" (2).

وقد علق بعد قوله هذا وأكد على أن مالكا قد بلغ الغاية في الدقة والضبط والإتقان وأنه إمام في الحديث قل نظيره، ولكنه كان يغير في بعض الألفاظ ويختصر من حين لآخر (3).

وهذا حقيقة كلام يحتاج إلى نظر؛ فهو يقابل الأدلة من أقوال مالك التي يثبت فيها عدم قبوله للرواية بالمعنى وكرهه لها مما ذكرناه سابقاً، أما قول عواد فهو لا يستند إلى دليل فعلي، أما ما وقف عليه من اختلافات عديدة بين الروايات فيمكننا القول بأن ذلك من تصرف الرواة الناقلين عن مالك أو من تعدد طرق الرواية للحديث الواحد، وقد تكون هذه الاختلافات واقعة في ما أورده مالك من آثار عن الصحابة والتابعين فهو لا يرى بأساً بروايتها بالمعنى إذا لم يتغير المراد.

ب - المتون التي انفردت بها بعض الروايات:

تفردت بعض روايات الموطأ بأحاديث لم ترد في غيرها من الروايات الأخرى، وتظهر لنا هنا أهمية هذه الزيادات في إثبات صحة رواية الإمام للحديث واحتجابه به أو لا، كما في حديث

(1) المصدر نفسه، ص 189

(2) مقدمة الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد، ص 35_39

(3) ينظر: المصدر نفسه

(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...) الذي انفرد بروايته محمد بن الحسن في موطأه.

قَالَ السُّيُوطِيُّ: فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَحَادِيثُ بَسِيرَةٌ زِيَادَةٌ عَلَى سَائِرِ الْمُوطَأَاتِ مِنْهَا حَدِيثٌ: " «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» " (1)، وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ صِحَّةُ قَوْلِ مَنْ عَزَا رِوَايَتَهُ إِلَى الْمُوطَأِ وَوَهُمْ مَنْ حَطَّاهُ فِي ذَلِكَ. (2)

وَمُرَادُهُ الرَّدُّ عَلَى قَوْلِ "ابْنِ حَجَرَ": " هَذَا الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ أَخْرَجَهُ الْأَيْمَةُ الْمَشْهُورُونَ إِلَّا " الْمُوطَأَ "، وَوَهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي " الْمُوطَأِ " مُعْتَرَاً بِتَخْرِيجِ الشَّيْخَيْنِ لَهُ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ " (3) أَي أَنَّ ابْنَ حَجَرَ يَرَى أَنَّ مَالِكاً لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوْطَأِهِ، بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِمَا وَالنَّسَائِيُّ كُلَّهُمْ عَنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، فَكَيْفَ يَرِوِيهِ وَلَا يَكُونُ فِي الْمَوْطَأِ؟ وَجَمَلَةُ رِوَايَاتِ الْمَوْطَأِ لَا يَوْجَدُ فِيهَا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَكِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي آخِرِ بَابِ النُّوَادِرِ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الْأَمَالِ: " لَمْ يَهْمُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الرِّوَايَاتِ الشَّهِيرَةِ فَإِنَّهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أُوْرَدَهُ فِي آخِرِ كِتَابِ النُّوَادِرِ. وَقِيلَ: آخِرِ الْكِتَابِ بِثَلَاثِ رِوَايَاتٍ " (4)؛ فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ لَصَحَّ قَوْلُ ابْنِ حَجَرَ أَنَّ مَالِكاً لَمْ يَرِ الْحَدِيثَ فِي مَوْطَأِهِ وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ الْمَرْجُوعَةُ مِنْ دِرَاسَةِ وَتَتَبُّعِ اخْتِلَافَاتِ الرِّوَايَاتِ وَزَوَائِدِهَا.

وَلَعَلَّ ابْنَ حَجَرَ يَنْفِي أَنَّ يَكُونُ مَالِكٌ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْطَأِ لِيُشِيرَ إِلَى مَسْأَلَةِ قَبُولِ رِوَايَةِ الْفَرْدِ فَهُوَ يَقُولُ بَعْدَ حَدِيثِهِ السَّالِفِ: " قَدْ يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ النَّاسِ مَرْدُوداً لِكُونِهِ فَرْداً؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِوِي عَنْ عَمْرِو بْنِ إِسْحَاقٍ رِوَايَةَ عُلُقَمَةَ، وَلَا عَنْ عُلُقَمَةَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. " (5)، وَلَكِنْ الْإِمَامُ مَالِكٌ

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، الحديث 983، باب النوادر

(2) مقدمة شرح الزرقاني، ص 60

(3) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج 1 ص 11

(4) مقدمة شرح الزرقان ص 60

(5) فتح الباري، ابن حجر، ج 1 ص 11

مذهبه على قبول خبر الواحد⁽¹⁾ العدل، كما أجمع أهل العلم في مختلف الأمصار على قبول خبر الواحد الثقة إذا ثبت ولم ينسخه غيره، فجملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده ولا يبالي في ذلك من خالفه في سائر الأمصار⁽²⁾.

(1) خبر الآحاد هو: ما يرويه شخص واحد، ولم يجمع شروط التواتر
(2) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر ج 1 ص 2 . 3

الفصل الثالث

نماذج من الاختلافات بين الروايات الثلاث المشهورة

المبحث الأول: من حيث الترتيب والتبويب وعدد الأحاديث.

أولاً: الاختلاف في تسمية وترتيب الكتب والأبواب.

ثانياً: اختلاف عدد الأحاديث في كل باب.

المبحث الثاني: من حيث الأسانيد والمتون

أولاً: الاختلاف في سند الحديث

ثانياً: الاختلاف في متون الأحاديث

المبحث الثالث: الاختلاف في الأقوال الفقهية

سنحاول في هذا الفصل إثبات الاختلافات بين الروايات الثلاثة التي عقدت دراستي عليها؛ دون النظر إلى مواطن الاتفاق لأن ما اتفقت عليه الروايات يعد أصلاً ويكون في الدرجة العليا من الصحة كما وضعنا سالفاً.

وسأعتبر رواية يحيى الليثي أصلاً أقارن عليه باقي الروايتين باعتبار هذه الرواية آخر نسخة عرضت على مالك وأقرها.

المبحث الأول

الاختلاف في الترتيب والتبويب وعدد الأحاديث

اعتمد الإمام مالك في ترتيبه للموطأ طريقة المحدثين في عصره فرتبه على حسب كتب وأبواب الفقه، ولكن لاحظنا اختلافاً بين الروايات في تسمية الكتب والأبواب وترتيبها تقديماً وتأخيراً، وقد تخلو بعض الروايات من إحدى الأبواب، وكذلك اختلفت الروايات في عدد الأحاديث في الأبواب، هذا ما سنوضحه بالأمثلة الشاهدة عليه.

أولاً: الاختلاف في تسمية وترتيب الكتب والأبواب:

1- اعتمدت روايتي يحيى الليثي والقعنبى على تقسيمها إلى كتب تتدرج تحتها أبواباً، أما رواية محمد بن الحسن فلا يذكر الكتب غالباً وإنما يقتصر في ترتيب روايته إلى أبواب؛ فمثلاً نجد أن رواية يحيى والقعنبى بدأت بكتاب " وقوت الصلاة " أما رواية محمد فقد بدأها بباب " وقوت الصلاة " (1).

2- في رواية يحيى والقعنبى يأتي بعد كتاب وقوت الصلاة كتاب " الطهارة "، في حين تخلوا رواية محمد من هذا الكتاب وإنما يورد أبوابه تحت باب الصلاة، فمثلاً: يذكر بعد باب " وقوت الصلاة "باب " ابتداء الوضوء "وباب" غسل اليدين في الوضوء"... (2).

(1) ينظر: الموطأ/رواية يحيى الليثي/تحقيق حامد الطاهر/ص9، والموطأ/رواية القعنبى/تحقيق عبد المجيد تركي/ص82،

والموطأ/رواية محمد بن الحسن/تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف/ص31

(2) ينظر: موطأ يحيى/ص18، وموطأ القعنبى/ص95، وموطأ محمد/ص33-34

3- يقسم يحيى كتاب الصلاة إلى كتب تحته مثل: كتاب " العيدين " وكتاب "صلاة الخوف" وكتاب "صلاة الجمعة ثم يذكر أبوابه متتابعة لكتاب الطهارة فيبدها بباب "جامع النداء" ويليه باب "افتتاح الصلاة" (1)

4- كتاب "الاعتكاف" هو عند يحيى كتاب مستقل ينقسم إلى ستة أبواب، وعند القعنبى ينقسم إلى أربعة أبواب، أما في رواية محمد فهو باب من ثلاثة أحاديث فقط (2).

5- كتاب " الضحايا والذبائح والصيد " لكل منها كتاب مستقل في رواية يحيى، أما عند القعنبى فهو كتاب واحد بعنوان كتاب " الأضاحي " وتحته بابين فقط، وأما عند محمد فقد أورده كذلك باسم كتاب " الأضاحي وما يجزئ منها " وأما " الصيد والذكاة والعقيقة " فهي أبواب تحته (3).

6- كتاب الجنائز هو عند يحيى ومحمد بعد كتاب الصلاة، في حين تخلو رواية القعنبى من هذا الكتاب، وهو عند يحيى كتاب تحته ستة عشر باباً، وفي رواية محمد أبواب الجنائز من اثني عشر باباً.

7- كتاب الجهاد هو عند يحيى كتاب مستقل من احدى وعشرون باباً، في حين تخلو رواية القعنبى ومحمد بن الحسن من هذا الباب.

8- اتفق يحيى ومحمد في تسمية كتاب الحج، في حين أسماه القعنبى بكتاب "المناسك" (4).

9- كتاب "المكاتب والمدير" لكل منها كتاب مستقل في رواية يحيى، بينما في رواية محمد ذكر "باب المكاتب" وأورد فيه ثلاثة أحاديث فقط، في حين تخلو رواية القعنبى من هذا الباب (5).

(1) ينظر: موطأ يحيى ص 48 . 68 . 69، وموطأ القعنبى ص 132

(2) ينظر: موطأ يحيى/ ص 211، وموطأ القنبي/ ص 542، وموطأ محمد/ ص 124

(3) ينظر: موطأ يحيى/ ص 318 . 322 . 325، وموطأ القعنبى/ ص 684، وموطأ محمد/ ص 197

(4) ينظر: موطأ يحيى/ ص 218، وموطأ محمد/ ص 126، وموطأ القعنبى/ ص 561

(5) ينظر: موطأ يحيى ص 523 . 539، وموطأ محمد/ ص 279

- 10- كتاب العين هو كتاب مستقل في رواية يحيى يتكون من سبعة أبواب واحد عشر حديثاً، بينما هو في رواية محمد باسم " باب الرقى " ولم يذكر فيه إلا ثلاثة أحاديث فقط. (1)
- 11- كتاب البيعة، وفيه ثلاثة أحاديث لا يوجد إلا في رواية الليثي (2)
- 12- باب الشفاعة، لا يوجد إلا في رواية محمد بن الحسن، وكذلك باب النوادر؛ والذي من جملته حديث: (إنما الأعمال بالنيات....) الذي انفردت به رواية محمد عن سائر روايات الموطأ على الإطلاق (3)
- 13- كتاب النكاح يأتي بعد كتاب الحج في رواية محمد، أما في رواية يحيى فكتاب النكاح يأتي بعد كتاب الفرائض، أما بعد كتاب الحج فنجد كتاب الجهاد.
- 14- بعد كتاب النكاح والطلاق يأتي كتاب الرضاع في رواية يحيى، أما في رواية محمد فالرضاع هو باب من كتاب الطلاق (4)
- 15- في رواية القعنبى بعد كتاب المناسك يأتي كتاب الضحايا ثم كتاب البيوع، وفي رواية يحيى يأتي كتاب البيوع بعد كتاب الرضاع، وفي رواية محمد يأتي بعد كتاب الطلاق كتاب الضحايا وما يجزئ منها، في حين تأتي أبواب البيوع والتجارات والسلم بعده بثلاث كتب.
- 16- تفرد محمد بتسمية كتاب الصرف وأبواب الربا وكتاب العتاق وعند يحيى كتاب القراض وكتاب العتق والولاء، واستمرت رواية يحيى في تقسيمها إلى كتب تحتها أبواب مثل كتاب القدر وكتاب حسن الخلق وكتاب اللباس وكتاب صفة النبي - صلى الله عليه وسلم -...
- أما رواية محمد فيجعل كل هذه الكتب في أبواب مثل: باب الشفاعة باب الاستئذان باب رد السلام باب الدعاء، باب الرؤيا، باب الخضاب...

(1) ينظر : موطأ يحيى/ ص620، وموطأ محمد/ ص285

(2) ينظر: الموطأ رواية يحيى ص647

(3) ينظر: موطأ محمد، ص307/ 312

(4) ينظر: موطأ يحيى ص399، وموطأ محمد ص192

فكما لاحظنا؛ هناك اختلاف واضح بين الروايات في ترتيب وتسمية الكتب والأبواب وهذا يعد من تصرف أصحاب الروايات، كل يرى طريقته الأنسب في التويب والتسمية، مثلما كان لهم زياداتهم وتعليقاتهم الخاصة، ولكن كان من المفترض أن يلتزم الرواة بتقسيم إمامهم وترتيبه لكتابه.

ثانياً: اختلاف عدد الأحاديث:

1- في رواية يحيى الليثي، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة فيه اثنا عشر حديثاً، أما رواية محمد بن الحسن باب وقوت الصلاة فيه أربعة أحاديث فقط، وفي رواية القعنبى؛ كتاب مواقيت الصلاة فيه تسعة أحاديث.

2- من كتاب الطهارة باب العمل في الوضوء؛ في رواية يحيى الليثي ستة أحاديث، وفي رواية محمد بن الحسن ورواية القعنبى أربعة أحاديث لنفس الباب.

3- من باب افتتاح الصلاة؛ في رواية يحيى ثمانية أحاديث، وفي رواية محمد بن الحسن ستة أحاديث عن ملك، وفي رواية القعنبى تسعة أحاديث.

4- من باب قصر الصلاة في السفر؛ في رواية يحيى حديثان، وفي رواية محمد بن الحسن خمسة أحاديث، وفي رواية القعنبى ثلاثة أحاديث.

5- من كتاب الجنائز، باب ما جاء في كفن الميت، فيه ثلاثة أحاديث في رواية يحيى الليثي، وحديث واحد في رواية محمد بن الحسن.

6- من كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، فيه حديثان في رواية يحيى والقعنبى، وحديث واحد في رواية محمد بن الحسن.

7- من كتاب الصوم، باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر، فيه ثلاثة أحاديث في رواية يحيى والقعنبى، وحديث واحد في رواية محمد بن الحسن.

8- باب ماجاء في صيام الذي يُصبح جُنباً في رمضان، فيه أربعة أحاديث في رواية يحيى والقعنبى، وحديثان في رواية ابن الحسن.

9- باب الصوم في السفر، فيه أربعة أحاديث في رواية يحيى ورواية القعنبي، وحديث واحد في رواية محمد بن الحسن.

10- باب نكاح المُحرم، فيه حديثان في رواية يحيى، وحديث في رواية محمد.

هذه نماذج من الاختلافات في عدد الأحاديث في الأبواب بين الروايات، ويبدو أن هذا راجع إلى تنوع الأحاديث في الموطأ، بين أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام، وآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم، أو كونها بلاغات ومراسيل رواها مالك، فمن الرواة من يعد كل ما سمعه عن مالك حديثاً يُدرجه في روايته، ومنهم من لا يضع في روايته إلا الأحاديث النبوية، والآثار، ويذكر البلاغات والتعليقات التي يُضيفها مالك دون أن يعدها من ضمن الأحاديث، وقد يكون هذا التصرف من المحققين الذين قاموا بتحقيق هذه الروايات وطباعتها ونشرها، وقد أشار إلى ذلك ابن العربي في كتابه المسالك؛ منتقداً عمل المحققين: محمد فؤاد عبد الباقي، والأعظمي في تحقيقهما للموطأ رواية يحيى الليثي، قائلاً: " وأول ما يُستغرب في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، هو قيامه بالتصرف في تقسيم كتب وأبواب " الموطأ " فاجتهد في وضع كتب وأبواب لا توجد في أي من الأصول المخطوطة... ومن أسفٍ فقد قلد الأعظمي عبد الباقي في بدعته، عن إرادة واختيار... "(1) وكذلك فقد كان عبد الباقي يتصرف في أحاديث الرواية، فكان يرجح ما يراه صحيحاً عن رواية يحيى ويثبته في تحقيقه، كما نوه إلى ذلك أيضاً ابن العربي قائلاً: " كثيراً ما كان الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي يرجح ما يظنه صحيحاً على ما جاء في رواية يحيى الليثي، وهو أمر مُخالف لقواعد القراءة، والنشر العلمي الصحيح "(2).

وقد اعترض ابن العربي وشدد في انتقاده لهذا المنهج الذي يخالف قواعد التحقيق السليم، وله الحق في انتقاده، وأن كان للمحققين نظرهم، ورؤيتهم الخاصة في عملهم، ولا بد أن لهم حجة في ذلك؛ فهما محققين قد ذاع صيتهما في هذا المجال وقد قدما خدمة كبيرة للعلم وطلابه، ولكن

(1) المسالك شرح موطأ مالك، ابن العربي، ج 1 ص 157

(2) المصدر نفسه، ص 158 .

فهذا العمل من شأنه أن يثير ضجة في الوسط العلمي نظراً لتسببه في تلك الاختلافات بين الروايات، وكذلك قد يؤدي إلى تهاون البعض في نقل العلم كما وجد محفوظاً دون تصرف في النص الأصلي وهذا الأساس في قواعد تحقيق المخطوطات.

المبحث الثاني

من حيث الاسانيد والمتون

أولاً: الاختلاف في سند الحديث: .

كما بينت سابقاً؛ اختلف أسانيد الموطأ من رواية إلى أخرى، فنجد في سند بعض الأحاديث اختلاف في أسماء الرواة، أو بحذف راو من السلسلة ونجده مذكور في رواية أخرى، أو نجده مرسلًا في رواية و متصل في رواية أخرى، كل هذا سنبينه بنماذج من الأمثلة نأخذها بين الروايات.

1- من باب العمل في الموضوع اختلف في سند الحديث: (عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم، وهو جد عمرو بن يحيى المازني، : هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ قال عبد الله بن زيد بن عاصم: نعم، فدعا بوضوء، فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين...) (1) هكذا جاء الحديث بسنده في رواية يحيى الليثي والقعنبي، أما في رواية محمد بن الحسن فجاء الحديث: (أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم، فقال: هل تستطيع أن تعلمني كيف كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتوضأ؟...) (2) وبهذا السند ذكره سحنون في المدونة، ففي رواية محمد جد يحيى هو من سأل عبد الله بن عاصم، في حين في رواية يحيى السائل كان يحيى أب عمرو بن يحيى

2- من باب: ما لا يحل أكله للمحرم من الصيد، حديث: (حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال: رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو مُحْرِم

(1) الموطأ، رواية يحيى الليثي، الحديث 1، كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء.

(2) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، الحديث 5، باب ابتداء الوضوء

في يوم صائف....⁽¹⁾ هكذا هو في رواية يحيى الليثي، وتخلو رواية محمد بن الحسن من هذا الحديث، أما في رواية القعبي ذكر بسنده: (عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، أنه قال: رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو يُحرم في يوم صائف...⁽²⁾) فالاختلاف هنا وقع في عبد الله بن عامر بن ربيعة⁽³⁾، ويبدو أن الغلط هنا في رواية يحيى ف عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة لم يذكره السيوطي في كتابه إسعاف المبطا برجال الموطأ، ولا ابن عبد البر في التمهيد، والصحيح هو عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي فهو صحابي روى عنه الزهري وغيره.

3- من باب: نكاح المحرم (حدثنا يحيى عن مالك عن داود بن الحصين، أن أبا غطفان بن طريف المري ن أخبره أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم، فرد عمر بن الخطاب نكاحه)⁽⁴⁾ هكذا جاء الحديث بسنده في رواية يحيى الليثي، وتخلو رواية القعبي من هذا الباب، أما في رواية محمد بن الحسن فجاء الحديث: (أخبرنا مالك حدثنا أبو غطفان بن طريف، أخبره أن أبا طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه)⁽⁵⁾ فأسقط محمد بن الحسن داود بن الحصين⁽⁶⁾، وهذا خطأ فداود بن الحصين ذكره السيوطي في إسعاف المبطأ.

(1) الموطأ رواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ص241

(2) موطأ القعبي، كتاب: المناسك باب: من كره الصيد للمحرم

(3) عبد الله بن عامر بن ربيعة بن مالك بن عامر العنزي. حليف بني عدي بن كعب، ثم حليف الخطاب منهم. وهو من عنز بن وائل، أخي بكر بن وائل، القبيلة المشهورة من ربيعة بن نزار. وقيل: هو من مذحج، من اليمن.

وهذا عبد الله هو الأكبر، صحب هو وأبوه رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستشهد يوم الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

توفي سنة 85 هـ ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، ج2/ ص128

(4) الموطأ رواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب نكاح المحرم

(5) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب المحرم يتزوج

(6) داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المديني روى عن عكرمة والأعرج وجماعة وعنه مالك وابن إسحاق وطائفة وثقه بن معين وضعفه أبو حاتم وقال لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه وقال أبو داود أحاديثه عن عكرمة مناكير وقال ابن حبان من أهل

الحفظ والإتقان مات سنة خمس وثلاثين ومائة عن اثنتين وسبعين سنة، إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي، ج1 ص30

4- من باب: تقديم النساء والصبيان من المزدلفة إلى منى، جاء الحديث في رواية يحيى الليثي: (حدثنا مالك عن نافع عن سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر، أن أباهما عبد الله بن عمر كان يقدم أهله وصبياناه من المزدلفة إلى منى...) هكذا جاء الحديث بسنده في رواية يحيى الليثي، وتخلو رواية القعنبى من هذا الباب، أما في رواية محمد فالحديث: (أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر كان يقدم أهله وصبياناه...) (1) فأبدل عبيد الله بدل عبد الله، وهو الصواب فقد تعددت رواية نافع عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وقال الزرقاني في شرحه للموطأ (وكان له ولدان بتكبير العبد وتصغيرها) (2) والمشهور من الرواة هو عبيد الله.

5- في الحديث: حدثنا القعنبى عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل) (3)، جاء هذا الحديث في رواية محمد بن الحسن بسنده: أخبرنا مالك أخبرنا صفوان بن سليم، يرفعه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (الساعي على الأرملة والمسكين...) (4)، هذا الحديث ليس في رواية يحيى ولا في رواية القعنبى كما ذكر الجوهرى، ويبدو أن العنبى قد رواه عن مالك في غير الموطأ.

6- من باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض في رواية يحيى: (حدثني عن مالك ن عن نافع، أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها: هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لتشد إزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء) (5)، جاء الحديث في رواية محمد بن الحسن: (أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها:

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب من قدم الضعفة من المزدلفة

(2) شرح الزرقاني، ج 2 ص 11

(3) إسناد الموطأ، الجوهرى ص 285

(4) رواية محمد بن الحسن، الحديث 959، باب: النوادر

(5) الموطأ رواية الليثي، الحديث 95، كتاب الطهارة، بال ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض

هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض؟...⁽¹⁾، إذا اختلفوا في الذي أرسل إلى عائشة - رضي الله عنها - في رواية يحيى: عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وفي رواية محمد: عبد الله بن عمر، فإن قلنا أن الإسناد لصحيح هو عن عبيد الله بن عبد الله فإنه لم تكن له رواية عن عائشة - رضي الله عنها - كما جاء في تهذيب التهذيب⁽²⁾، وقد جاء الحديث في سنن دارمي بسنده عن عبد الله بن عمر⁽³⁾، وقال عنه رجاله ثقات، إذا فالإسناد الصحيح هو عن عبد الله بن عمر كما في رواية محمد بن الحسن.

ثانياً: الاختلاف في متن الحديث:

تختلف متون الحديث بزيادة كلمة في الحديث أو حذفها، أو تكرارها؛ وهذا ما سنلاحظه في دراسة الفروق بين الروايات.

1- من باب: (الوضوء مما مست النار) جاء في حديث ابن عباس: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ) هكذا جاء الحديث في رواية يحيى الليثي، وتخلو رواية القعنبى من هذا الحديث، أما في رواية محمد ذكر (جنب شاة) مكان (كتف شاة)⁽⁴⁾.

2- من باب العمل في الوضوء حديث عمرو بن يحيى المازني: (أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ قال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تمضمض...) هكذا الحديث في رواية يحيى، وعنده زيادة (واستنثر) بعد تمضمض، زيادة عن باقي الروايات أما في رواية القعنبى فذكر: (فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه

(1) الموطأ رواية محمد بن الحسن، الحديث 73، باب الرجل يصيب امرأته أو يباشرها وهي حائض

(2) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج7 ص23

(3) سنن دارمي: هب الله بن عبد الرحمن بن محمد الدارمي، الحديث 1033 كتاب الطهارة، باب مباشرة الحائض

(4) رواية يحيى الليثي، الحديث 19، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، ورواية محمد بن الحسن، الحديث 30، باب

الوضوء مما غيرت النار

وتمضمض...)) فلم يذكر (مرتين مرتين)، وفي رواية محمد بن الحسن نكر الحديث (فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين ثم مضمض...)) دون تكرار (1)

3- من باب العمل في الرُعاف في رواية يحيى الليثي: (حدثني عن مالك، عن عبد الرحمن بن المُجَبَّر: أنه رأى سالم بن عبد الله يخرج من أنفه الدم، حتى تختضب أصابعه، ثم يفتله، ثم يصلي ولا يتوضأ) (2)، وجاء الحديث بسنده في رواية محمد بن الحسن مع اختلاف في المتن: (أخبرنا مالك أخبرنا عبد الرحمن بن المُجَبَّر: أنه رأى سالم بن عبد الله بن عمر، يدخل أصبعه أو إصبعيه في أنفه ثم يخرجها وفيها شيء من دم، فيغسلها ثم يصلي ولا يتوضأ) (3).

(1) رواية يحيى، الحديث 1 كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء، ورواية محمد الحديث 5، باب ابتداء الوضوء، ورواية عر و، الحديث 26، كتاب الطهارة باب العمل في الوضوء. القنبي.

(2)الموطأ رواية الليثي الحديث 50 كتاب الطهارة، باب: العمل في الرعاف

(3)الموطأ، رواية محمد بن الحسن، الحديث 39، باب الوضوء من الرعاف.

المبحث الثالث

الاختلاف في الأقوال الفقهية

في هذا المبحث سأدرج نماذج من الأقوال والآراء الفقهية التي تفرد بها محمد بن الحسن في روايته وزادها على أقوال الإمام مالك موافقاً أو مخالفاً له

1- من باب وقوت الصلاة:

قال محمد مُعقِباً على حديث تعجيل صلاة العصر: (تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها، إذا صَلَّيْتَهَا وَالشَّمْسُ بِيضَاءٍ نَقِيَّةٍ لَمْ تَدْخُلْهَا صُفْرَةً، وَبِذَلِكَ جَاءَتْ عَامَّةُ الْآثَارِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا سُمِّيَتِ الْعَصْرُ لِأَنَّهَا تُعَصَّرُ وَتُؤَخَّرُ)⁽¹⁾

2- من باب ابتداء الوضوء:

قال محمد: (هذا حسن؛ والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنان يُجزيان، والواحدة إذا أُسْبِغَتْ)⁽²⁾ تُجْزَى أَيْضاً)⁽³⁾

3- من باب المستحاضة:

قال محمد: (تغتسل إذا مضت أيام إقرائها)⁽⁴⁾، ثم تتوضأ لكل صلاة، وتصلي حتى تأتيها أيام أقرائها فتدع الصلاة، فإذا مضت اغتسلت غسلاً واحداً، ثم توضأت لكل وقت صلاة، وصلت حتى يدخل الوقت الآخر مادامت ترى الدم، وهذا قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا)⁽⁵⁾.

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب: وقوت الصلاة، ص32

(2) الإِسْبَاغُ: أَسْبِغْ وَضُوءَهُ: وَفِي كُلِّ عَضْوٍ حَقَّهُ فِي الْغَسْلِ، مَعْجَمُ الْمَعَانِي الْجَامِعِ.

(3) المصدر نفسه، باب: ابتداء الوضوء، ص33

(4) القرء: أقرء وقرء، من أفاظ الأضداد، بمعنى: الحيض والطمهر.

(5) المصدر نفسه، باب المستحاضة، ص52

4- من باب التأمين في الصلاة: قال محمد: (وبهذا نأخذ؛ ينبغي إذا فرغ الإمام من أم الكتاب أن يؤمن الإمام، ويؤمن من خلفه، ولا يجهرن بذلك، وأما أبو حنيفة فقال: يؤمن من خلف الإمام ولا يؤمن الإمام) (1)

5- من باب قصر الصلاة في السفر:

قال محمد: (وإذا خرج المسافر أتم الصلاة، إلا أن يريد مسيرة ثلاثة أيام،... فإذا أراد ذلك قصر الصلاة، حين يخرج من مصره (2) ويجعل البيوت خلف ظهره؛ وهو قول أبي حنيفة) (3)
6- من باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر:

قال محمد معقبا على الأحاديث الواردة في جواز الجمع بين الصلاتين في وقت واحد: (ولسنا نأخذ بهذا، لا تجمع الصلاتين في وقت واحد إلا اظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعشاء بمزدلفة، وهو قول أبي حنيفة) (4)

7- من باب الصوم في السفر:

قال محمد: (من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، والصوم أفضل لمن قوي عليه، وإنما بلغنا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفطر حين سافر إلى مكة؛ لأن الناس شكوا له الجهد من الصوم فأفطر لذلك...) (5)

8- من باب قضاء رمضان هل يُفرق:

قال محمد: (الجمع بنية أفضل، فإن فرقت وأحصيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قبلنا) (6)

(1) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب: التأمين في الصلاة، ص63

(2) مصر: بلد، أو مدينة كبيرة تقام فيها الدور والأسواق والمدارس.

(3) المصدر نفسه: باب قصر الصلاة في السفر: ص79

(4) المصدر نفسه، باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر، ص79

(5) المصدر نفسه، باب الصوم في السفر، ص120

(6) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، أبواب الصوم، باب قضاء رمضان، ص120

9- في باب القرآن بين الحج والعمرة:

قال محمد موضحاً حكم القرآن بين الحج والعمرة: (القرآن أفضل من الأفراد بالحج، وإفراد العمرة، فإذا قرن؛ طاف بالبيت لعمرة وسعى بين الصفا والمروة، وطاف بالبيت لحجته، وسعى بين الصفا والمروة؛ طوافان وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد...) (1)

10- باب ما يكره للمطلقة المبتوتة (2) والمتوفى عنها من المبيت في غير بيتها:

قال محمد مفصلاً في ذلك: (أما المتوفى عنها فإنها تخرج في النهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة؛ فلا تخرج ليلاً ولا، نهراً مادامت في عدتها، وهذا قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا) (3)

11- من باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله:

قال محمد بعد أن ذكر الأحاديث التي رواها عن مالك في هذا الباب: (الوصايا جائزة في ثلث مال الميت، بعد قضاء دينه، وليس له أن يوصي بأكثر من ثلثه، ومن أوصى بأكثر من ثلثه فأجازته الورثة بعد موته فهو جائز، وليس لهم أن يرجعوا بعد إجازتهم...) (4)

12- من باب الشفعة (5):

قال محمد: (وجاء في هذا أحاديث مختلفة، والشريك أحق بالشفعة من الجار، والجار أحق من غيره، بلغنا ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -) (6).

(1) المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: القرآن بين الحج والعمرة، ص131

(2) المبتوتة: أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً، فهي قد قطعت عصمتها الزوجية، فلا ترجع إليها إلا بعقد جديد.

(3) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، أبواب الطلاق، باب ما يكره للمطلقة والمتوفى عنها من المبيت في غير بيتها، ص174

(4) المصدر نفسه، كتاب الفرائض، باب الرجل يوصي بعد موته بثلاث ماله، ص226

(5) الشفعة هي: تملك الجار أو الشريك العقار المباع جبراً من مشتريه بالثمن الذي تم عليه العقد.

(6) الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب الشفعة، ص278.

هذه نماذج وأمثلة بسيطة من الزيادات الفقهية في رواية محمد بن الحسن وتوضيحاته،
التي يوافق فيها مالك أحيانا ويخالفه أحيانا أخرى، مبينا كذلك رأيه ورأي مذهب في المسألة.
وبذلك فإن محمد بن الحسن لم يقتصر في روايته على الأحاديث الواردة عن مالك، وإنما
أضاف عليها تعليقاته وآرائه من المذهب الذي يتبعه.

الخاتمة

من خلال هذه الرسالة اتضحت لي جملة من النتائج منها:

تعدد الأسباب التي أدت على اختلاف الروايات، وتردها بين الإمام مالك والرواة الذين أخذوا عنه الموطأ.

وهذه الأسباب تمثلت في الآتي:

- 1- طول الفترة الزمنية التي مكث فيها الإمام مالك في جمع كتابه الموطأ.
 - 2- شدة انتقاد مالك للرجال وقبول الرواية عنهم، وشدة انتقائه للأحاديث.
 - 3- اختلاف طرق أخذ الرواة للموطأ، واختلاف درجة حفظهم وضبطهم.
 - 4- اختلاف المدة الزمنية التي أخذ فيها الرواة الموطأ، واختلاف توجهاتهم العلمية.
- من الآثار التي ترتبت على اختلاف روايات الموطأ: معرفة الاختلاف الفقهي بين المذاهب، والمقارنة بينها، ومعرفة أدلتهم.
- أن رواة الموطأ كانوا يدخلون في رواياتهم كل ما من شأنه أن يعود بالفائدة، كل حسب توجهه العلمي والفقهي مما يزيد في التوضيح والبيان على كلام الإمام.
- ان من الأسباب التي أدت إلى اختلاف الروايات، تصرف بعض المحققين في تحقيقهم للنص

الفهارس العامة

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	الحديث النبوي	الصفحة
1	(أ تؤديان زكاته؟...)	57
2	(أ صلاتان معاً!...)	41
3	(إن بلالاً ينادي بليل...)	61-60
4	(إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزو ميمونة بنت الحارث وهو مُحْرِم)	58
5	(تسمعون ويُسمعُ منكم)	40
6	(الساعي على الأرملة والمسكين...)	74
7	(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُصلي على راحلته...)	39
8	(لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)	13
9	(ما هذا يا عائشة؟ قلت: صنَعْتُهُنَّ لَكَ يا رسول الله...)	58
10	(من توضأ فليستنثر...)	40
11	(نضر الله إمرئاً سمع منا شيئاً...)	12
12	(هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض...)	74
الآثار		
1	(أن أبا ظريفا تزوج اموأة وهو مُحْرِم...)	73

الرقم	الحديث النبوي	الصفحة
2	(أنكم مُحدِّثون عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحاديث تختلفون فيها...)	14
4	(إن عبد الله بن عمر كان يُقدِّم أهله وصِبياته...)	61
5	(انظر ما كان من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم...)	16
6	(رأيتُ عثمان بن عفان بالعرج، وهو مُحَرِّمٌ..)	72-58
7	(رأى سالم بن عبد الله، وهو يخرجُ من أنفه الدم...)	76
8	(صلِّ الظهر إذا كان ظِلُّكَ مِثْلَكَ...)	42
9	(لو كُنْتُ أُحدِّثُ في زمانِ عمر، مِثْلما أُحدِّثُكم لَضَرَبْتَنِي...)	14
10	(ما كلُّ الحديثِ سَمِعنا من رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم...)	12
11	(هل تستطيع أن تُرني كيف كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي...)	72

فهرس الأعلام

الرقم	اسم العلم	الصفحة
1	أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم الأنصاري	16
2	أبو بكر محمد بن عبدالله ابن العربي الأندلسي	27
3	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي	17
4	أبو القاسم بن عبد الرحمن بن محمد بن فوزان المروزي الشافعي	33
5	أحمد محمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني الوائلي	24
6	أحمد بن خليل الحلبي	45
7	أيوب بن أبي تميمة العنزي لبصري السخيتاني	36
8	بشر بن عمر أبو محمد الزهراني	46
9	جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمي	13
10	داوود بن الحصين الأموي	73
11	زياد بن عبد الرحمن اللخمي " شبطون "	36
12	سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد	35
13	سفيان بن عيينة بن أبي عمران بن ميمون الهلالي	23
14	سفيان بن عبيد بن مسروق الثوري ابن حبيب بن رافع	17
15	سمره بن جندب بن هلال الفزاري	13
16	سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي الحدثاني	35
17	عبد الله بن دينار العدوي العمري المدني	22
18	عبد الله بن الشيخ " أبو نعيم الأصبهاني "	45
19	عبد الله بن عامر بن ربيعة بن عامر العنزي، حليف بني عدي بن كعب	73

الرقم	اسم العلم	الصفحة
20	عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة	13
21	عبد الله بن عمر بن العاص بن وائل السهمي	13
22	عبد الله بن محمد القَعْنَبِي	44
22	عبد الله بن وهب ابن مسلم أبو محمد الفهري	34
24	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد بن عمرو الأوزاعي	38
25	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي	33
26	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	22
27	عبد الرحمن بن صخر " أبو هريرة الدوسي "	14
28	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري	27
29	عبد الرزاق بن همام بن نافع	17
30	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	23
31	عبد الملك بن عبد العزيز بن بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي	25
32	علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي	39
33	علي بن الحسن بن محمد بن العباس بن فهر	26
34	علي بن زياد الطرابلسي	33
35	عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي	14
36	عمر بن عبد الواحد بن قيس الدمشقي	26
37	مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي المدني " صاحب المذهب "	23
38	محمد بن أيوب بن نوح الغافقي	33
39	محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع " الإمام الشافعي "	23

الصفحة	اسم العلم	الرقم
16	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزیه البخاري	40
38	محمد بن الحسن الشيباني " صاحب أبي حنيفة "	41
37	محمد بن زكريا بن محمد بن يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي	42
55	محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري	43
26	محمد بن عبد البر التجيبي الأندلسي القرطبي	44
44	محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي " الخليفة المهدي العباسي "	45
47	مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري البصري	46
34	معن بن عيسى بن يحيى بن دينار	47
27	مغلطاي بن قليح المصري	48
22	نافع أبو عبد الله القرشي " مولى ابن عمر "	49
22	نافع بن نعيم أبو رُويم الأصبهاني مولى جَعُونَة " المقرئ نافع المدني "	50
23	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ابن خويلد بن أسد	51
23	يحيى الأنصاري بن سعيد بن العطار أبو زكريا الأنصاري	52
36	يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي المصمودي	53
38	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري	54

فهرس المصادر والمراجع

- أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء/ ماهر ياسين الفحل.
- أحاديث الموطأ ونكر اختلاف الرواة عن مالك واتفقهم فيه وزيادتهم ونقصانهم/ أبو الحسن علي بن عمرو بن أحمد الدارقطني/ نشر: المكتبة الأزهرية للتراث / تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري.
- أدب الإملاء والاستملاء/ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني/ شرح ومراجعته سعيد مجمد اللحام/ نشر: دار ومكتبة الهلال بيروت، الطبعة الأولى 1409 هـ -1989 م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ أبو يعلى الخليلي القزويني/ تحقيق: محمد سعيد عمر/ نشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى 1409 هـ 1989م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة/
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ/ عبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي/ نشر: لمكتبة التجارية الكبرى - مصر، 1389 - 1969.
- الأعلام/ خير الدين الزركلي الدمشقي/ نشر: دار العلم للملايين/ الطبعة الخامسة عشر 2002.
- الانتقاء في فضائل الثلاث الأئمة الفقهاء/ أبي عمرو بن يوسف بن عبد البر القرطبي/ نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- أنوار المسالك/ السيد علوي المالكي/
- أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك/ الشيخ محمد زكريا بن محمد بن يحيى الكاندهلوي/ تحقيق: أيمن صالح شعبان/ نشر: دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الثانية 2010 م.
- بحر الدم فيمن تكلم فيهم أحمد بمدح أو ذم/ يوسف بن المبرد.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد/ أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد/ نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الرابعة، 1395هـ/1975م.
- تاريخ بغداد/ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي/ نشر: دار الكتب العلمية بيروت/ 2009 م.
- تاريخ علماء الأندلس/ ابن القرظي/
- تاريخ الفقه الإسلامي/ محمد السائس/ تحقيق: محمد فاضلي/ نشر: دار المدار الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 2000م.
- التاريخ الكبير/ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري/ تحقيق: هاشم البدوي/ نشر: دار الفكر.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي/ عبد لرحن بن أبي بكر السيوطي/ تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ نشر: مكتبة الرياض الحديثة.
- تذكرة الحفاظ/ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/ تحقيق: زكريا عميرات/ نشر: دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان المذهب/ القاضي عياض/ تحقيق: أحمد بكير محمود/ نشر: دار مكتبة الحياة بيروت 1387هـ - 1967م.
- التعليق الممجد على موطأ محمد/ عبد الحي اللكنوي/ تحقيق: تقي الدين الندوي/ نشر: دار القلم بيروت.
- تقريب التهذيب/ ابن حجر العسقلاني.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ ابن عبد البر/ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري/ نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387.

- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك/ عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي/ نشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، 1389 - 1969.
- تهذيب التهذيب/ ابن حجر العسقلاني/ نشر: دار الفكر بيروت، الطبعة الاولى 1404 هـ - 1984 م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي/ تحقيق: بشار عواد/ نشر: مؤسسة الرسالة بيروت لطبعة الأولى، 1400 - 198.
- تهذيب الأسماء واللغات/ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/
- الجامع/ الترمذي/ تحقيق: أحمد شاکر/ الطبعة الأولى 1356 هـ.
- جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في درس اللغوي، تأليف: ظاهر سليمان حمودة، نشر: المكتب الإسلامي بيروت، لطبعة: الأولى، 1410 هـ 1989 م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ أبو نعيم الأصبهاني/ نشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974 م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني/ تحقيق: محمد عبد المعيد ضان/ نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392 هـ/ 1972 م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب/ إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي/ نشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- الرحلة في طلب الحديث/ أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر/ تحقيق: نور الدين عتر/ نشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- رحلة الشافعي، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، رواية: الربيع بن سليمان الجيزي، نشر: المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة 1350 هـ.

- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر بيروت.
- سنن الترمذي، لمؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
- سنن الدارمي، المؤلف: عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، نشر: دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الأولى 1407 هـ.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ، نشر: مؤسسة الرسالة.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، نشر: دار الفكر بيروت.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد بن عبد الباقي الزرقاني، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، 1411 هـ، 1990 م.
- شرح السنة، ابن محمد البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: المكتب الإسلامي دمشق، الطبعة: الثانية 1403 هـ 1983 م.
- شرح صحيح البخاري، تأليف: عبدالكريم الخضير،
- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، نشر: دار إحياء السنة النبوية.
- صحيح البخاري، المؤلف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 1430 هـ 2009 م.
- صحيح مسلم، لمؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ضوابط الكتابة عند المحدثين، تأليف: محمد بن سعيد بن رسلان، نشر: دار أضواء السلف المصرية القاهرة، الطبعة الأولى 1428 هـ 2007 م.
- الضوء اللامع المبين في مناهج المحدثين، تأليف: أحمد محرم.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410 هـ، 1990 م.
- طبقات علماء إفريقيا، تأليف: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم المغربي، نشر: دار الكتاب اللبناني.
- علوم الحديث، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر: 1406 هـ - 1986 م.
- علوم الحديث الميسر، تأليف: مصطفى رابعة وساجد ميلود، نشر: دار حمودة زليتن/ ليبيا.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار المعرفة بيروت، سنة النشر 1379
- القاموس الفقهي، تأليف: سعدي أبو حبيب، نشر: دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1408 هـ-1988 م.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تأليف: أبو بكر بن العربي، د
- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر، سنة النشر 1409 - 1988.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: الحاج خليفة؛ مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المعروف بـ " حاجي خليفة"، تحقيق: محمد شرف الدين، نشر: دار إحياء التراث العربي.

- كشف المغطى في فضل الموطأ، تأليف: ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، نشر: دار الفكر، بيروت سنة النشر 1415هـ/1995م.
- الكفاية في علم الرواية: تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، نشر: دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: تأليف: الرامهرمزي.
- مختصر الكامل في الضعفاء: تأليف: تقي الدين المقرئزي، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، نشر: مكتبة السنة بالقاهرة، سنة النشر 1415هـ - 1994م.
- المستدرک على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة الأولى، 1411 - 1990.
- مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، نشر: مؤسسة قرطبة بالقاهرة.
- مسند الشافعي، تأليف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية ببيروت.
- مسند الموطأ، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي، الجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بو سريح، نشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، طبعة: الأولى، 1997 م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، نشر: المكتبة العلمية ببيروت.

- مصنف ابن أبي شيبة، تأليف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خوستي العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة: الأولى، 1409.
- معجم البلدان، تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، نشر: دار الفكر.
- معجم المصطلحات الحديثية، تأليف: حث مشترك: 1- أ.د/ محمود أحمد طحان، 2 - د. عبدالرزاق خليفة الشايجي، 3 د. نهاد عبدالحليم عبيد.
- المعجم الوسيط: تأليف: إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، نشر: دار الدعوة بيروت.
- المغني في الضعفاء، تأليف: لإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، نشر:
- مقاييس اللغة، تأليف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م.
- مقدمة موطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مؤسسة قايد بن سلطان للأعمال الخيرية.
- المنتقى شرح الموطأ، الباجي،
- منهج النقد في علوم الحديث، تأليف: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر دمشق، طبعة الثالثة 1418هـ - 1997م.
- الموطآت: تأليف: نذير حمدان، نشر: دار القلم بدمشق، والدار الشامية بيروت.
- موطأ مالك بن أنس برواياته وزياداتها واختلافها، تحقيق وتخريج وضبط: أبو أسامة، سعيد بن عيد الهاللي السلفي، نشر: مجموعة الفرقان التجارية، 1424هـ.
- موطأ مالك بن أنس رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

- موطأ مالك بن أنس رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، تحقيق: عبد المجيد تركي، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- موطأ مالك بن أنس رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الرابعة 1414هـ.
- موطأ مالك بن أنس رواية يحيى بن يحيى الليثي،
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق على البجاوي.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، طبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، تأليف: محمد أبو شهبه، نشر: دار الفكر العربي، بيروت.
- وفيات الأعيان، تأليف: بو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، نشر: دار صادر بيروت.
- يحيى الليثي وروايته للموطأ، تأليف: محمد بن حسن شرحبيلي، رسالة جامعية نشر: جامعة القرويين.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
7	التمهيد مفهوم رواية الحديث ونشأتها
8	مفهوم الرواية في اللغة والاصطلاح
9	أقسام الرواية
9	طرق تحمل الرواية
11	نشأة رواية الحديث
17	أهمية الرواية
18	ضوابط الرواية
20	الفصل الأول موطأ مالك والتعريف بأشهر رواياته
21	أولاً: التعريف بالإمام مالك
21	اسمه ونسبه
21	مولده ونشأته
22	شيوخه وتلاميذه
23	ثناء العلماء عليه
25	وفاته

الصفحة	الموضوع
25	ثانياً: كتابه الموطأ
25	سبب تأليفه
25	سبب تسميته
27	فضله وأقوال العلماء فيه
29	منهجه في الموطأ
32	عدد الأحاديث والآثار فيه
32	عدد رواة الموطأ وأشهر رواة
36	المبحث الثاني - التعريف بالروايات الثلاث المشهورة
36	يحيى بن يحيى الليثي
37	منهجه في رواية الموطأ
38	محمد بن الحسن الشيباني
39	منهجه في رواية الموطأ
41	عبد الله بن محمد القعنبي
42	منهجه في رواية الموطأ
43	الفصل الثاني أسباب اختلاف روايات الموطأ وآثارها
44	المبحث الأول - أسباب اختلاف روايات الموطأ
44	مدة كتابته

الصفحة	الموضوع
46	شدة انتقاده للرواة
48	مدة الملازمة
50	درجة ضبط وحفظ الرواة
53	التوجه العلمي والفقهي لصاحب الرواية
54	اختلاف طرق أخذ الرواية
56	المبحث الثاني - الآثار المترتبة على اختلاف الروايات
56	الآثار المترتبة على اختلاف الأقوال الفقهية
61	الآثار المترتبة على اختلاف الأسانيد والمتون
65	الفصل الثالث نماذج من الاختلافات بين الروايات الثلاث المشهورة
66	المبحث الأول - الاختلاف في الترتيب والتبويب وعدد الأحاديث
66	الاختلاف في تسمية وترتيب الكتب والأبواب
69	اختلاف عدد الأحاديث
72	المبحث الثاني: من حيث الاسانيد والمتون
72	الاختلاف في سند الحديث
75	الاختلاف في متن الحديث
77	المبحث الثالث - الاختلاف في الأقوال الفقهية
80	الخاتمة

الصفحة	الموضوع
82	الفهارس العامة
83	فهرس الأحاديث والآثار
85	فهرس الأعلام
88	فهرس المصادر والمراجع
96	فهرس الموضوعات